قسم الأبحاث | 2018-08-27

اقتصاديّات الدّين

حالة الحقل المعرفيّ

محمّد كمال محمّد

باحث مصري

جميع الحقوق محفوظة © 2018

www.hafryat.com

مقدّمة:

العلاقة بين الاقتصاد والدين لقاء بين الدنيوي والديني، الأرضي والسماوي، المادي والروحي، المدنس والمقدس، هنا والآن وهناك وفيما بعد، وهنا تكمن الفرص والتحديات التي يطرحها اقتصاديات الدين الذي يعدّ تخصصاً علمياً حديثاً نسبياً، وإن كان له نشأتان: الأولى منذ حوالي ثلاثة قرون على يد آدم سميث والثانية حديثة منذ منتصف سبعينات القرن العشرين.

وتسعى هذه الورقة البحثية لرسم خريطة لهذا الفرع الجديد من الدراسات ومسار تطوره وحالته الراهنة ومستقبله المنظور.

في البدء، نميز بين اقتصاديات الدين كحقل بحثي وحقول بحثية أخرى مثل: «الاقتصاد والدين»، أو «الاقتصاد في الدين»، و«الاقتصاد الديني أو المتدين".

ثم نحفر في أسباب الاهتمام باقتصاديات الدين كمجال بحثي، والخلفيات المعرفية الكامنة وراءه، والظروف الموضوعية التي ساهمت في ظهوره. ثم نعرف بالقضايا الأساسية لهذا الحقل وإشكاليته المعرفية ومسائله الفرعية.

بعد ذلك، ننظر في المناهج البحثية المتبعة في دراسة اقتصاديات الدين في مدارسه الرئيسة، وهي بالطبع نابعة من الموقف الأنطولوجي والمعرفي لمختلف التوجهات الفكرية التي تتبنها تلك المدارس. فبعض هذه المدارس ينظر للدين كمتغير مستقل، ويدرس أثره من خلال تأثيره في سلوك المنتمين إليه، على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وأخلاقيات العمل، وتركز مدرسة أخرى على النظر للدين كمتغير تابع وتدرس تأثير النشاط الاقتصادي على سلوك هؤلاء المتدينين.

ونعرض للأطر والأدوات التحليلية الرئيسة السائدة في حقل اقتصاديات الدين، مثل تفسير السلوك الديني من منظور اقتصادي، وهو ما يستلزم دراسة العرض والطلب في «أسواق الدين والتدين».

وتعرض الدراسة لبعض الأبعاد الاجتماعية والأنثروبولوجية التي تناولتها الكتابات المؤسسة لحقل اقتصاديات الدين عند آدم سميث ماركس وماكس فيبر، وما تعمقت فيه الدراسات الحديثة في هذا المجال من دراسات ميدانية، تستخدم أدوات من علم الاقتصاد وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا في أديان مختلفة، مع التركيز على الإسلام

والحالة المصرية منذ سياسة الانفتاح التي بدأها السادات, وصولاً إلى وصفه باتريك هايني بإسلام السوق.

وتقارن الدراسة بين الكتابات الغربية في هذا المجال, عندما تناولت الإسلام, وكتابات الباحثين في العالمين العربي والإسلامي من مختلف الاتجاهات, مع الأخذ في الاعتبار أنّ الكتابات العربية قليلة في هذا المجال, وبعضها يمثل في أحسن الأحوال بذوراً لم تنضج بعد.

وتختم الدراسة باقتراح أجندة بحثية لدراسات اقتصاديات الدين في العالمين العربي والإسلامي, مع التركيز على المنطقة العربية, خاصة الحالة المصرية.

والسؤال الرئيس الذي تسعى الدراسة لتقديم إجابة له: كيف تطور حقل اقتصاديات الدين في نشأته الحديثة؟ وهذا يتطلب الإجابة عن عدة أسئلة فرعية, وهي:

- ما الخلفيات المعرفية الكامنة وراءه؟ وما الظروف الموضوعية التي ساهمت في ظهور تخصص اقتصاديات الدين؟
- ما أهم المفاهيم والأطر والأدوات التحليلية التي يستخدمها هذا الحقل العلمي؟
- ما حالة المنتج المعرفي العربي في هذا التخصص؟
- كيف ننظر للحالة المصرية من عدسة هذا التخصص؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة تمّ تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

أولاً: خلفية حقل اقتصاديات الدين.

ثانياً: الأطر التحليلية لتخصص اقتصاديات الدين.

ثالثاً: مقارنة بين الكتابات العربة والغربية.

رابعاً: الحالة المصرية من الانفتاح إلى إسلام السوق.

خامساً: نحو أجندة بحثية لاقتصاديات الدين.

أولاً: خلفيّة حقل اقتصاديّات الدّين

تخصّص اقتصاديات الدين تخصّص فرعيّ من علم الاقتصاد, يشاركه منطلقه الوجودي والمعرفي الذي تلقاه من أسس الحداثة, التي يُعدّ علم الاقتصاد أحد ثمارها؛ فالمنطلق الأنطولوجي والأبستمولوجي لاقتصاديات الدين؛ هي حداثية بالأساس, فهو يشاركها في المبادئ والأسس الآتية:

- الإيمان بأنّ العالم الطبيعي هو العالم الحقيقي؛ فهو ليس عالماً زائلاً, وليس مجرد جسر نعبره إلى العالم الآخر, إنه عالم يمتلك الجدارة والأصالة, وهو جدير بأسباب اهتمامنا وعنايتنا.
- الإيمان بأن الإنسان هو أهم كائن في العالم الطبيعي, وأنه معيار الأشياء جميعاً, وغاية الوجود, ولكونه غاية يتوجب على المجتمع أن يحيطه بكل أسباب الرعاية والحماية, وأن يوفر له شروط الإبداع والحياة الحرة الكريمة. وهذا يتأسس من منطلق أن الإنسان هو العامل الفاعل في التاريخ في ميادين التحضر والتطور, إنه سيد قدره وحاكم لصيرورة وجوده إبداعاً وعطاءً.
- الإيمان بأنّ العقل هو مصدر تفوق الإنسان وتفرده في مملكة الكائنات الحية, ومن ثم الإيمان بأن الإنسان يستطيع عبر هذا العقل أن يطور العلوم والمعارف باتجاه السيطرة على الوجود والمصير

ويرى لوي ديمون أن الحداثة ترتكز إلى المحاور الآتية:

ـ الفردانية (مقابل حلول الفرد في الجماعة "Holisme").

ـ أولوية العلاقة بالأشياء مقابل أولوية العلاقة بين البشر.

ـ التمييز المطلق بين الذات والموضوع.

ـ فصل القيم عن الوقائع والأفكار.

ـ تقسيم المعرفة إلى مستويات (فروع معرفية) مستقلة متناظرة ومتجانسة[1]

ويعد مفهوم "الإنسان الاقتصادي", أساس علم الاقتصاد الذي يتفرع منه تخصص اقتصاديات الدين, وإن لحقته بعد التعديلات, ومفهوم الإنسان الاقتصادي يؤكد أن البشر عناصر فاعلة متعقلة, وأنّهم يتخذون قراراتهم استناداً إلى مصلحة ذاتية

1- محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، الحداثة، دفاتر فلسفية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1996، ص 17.

ضيقة, وتلك المصلحة الذاتية تقوم بدور القوة المحركة التي توجه الناس إلى أيّ عمل يريد المجتمع أن يدفع ثمنه, وفي هذا يقول آدم سميث: "لسنا نتوقع عشاءنا من كرم الجزار, أو صانع الخمر, أو الخباز, لكنّنا نتوقعه من رعايتهم مصلحتهم الذاتية, إننا لا نخاطب إنسانيتهم, إنّما نخاطب حبهم لذواتهم, ولا نحدثهم أبداً عن الأشياء الضرورية لنا, إنما عن المزايا التي يحصلون عليها"[2].

ومن مظاهر الحداثة: الانسلاخ عن المقدّس[3], وقد انطبق على ما انطلق معه من تخصصات علمية واجتماعية ومن بينها علم الاقتصاد, وتخصص اقتصاديات الدين.

التمييز بين اقتصاديّات الدّين وما يشبهه

يُعدّ موضوع العلاقة بين الدين والاقتصاد, أحد الموضوعات التي نالت اهتمام مراكز الأبحاث والعلوم الاقتصادية أواخر عام 1970م, وازدادت الأبحاث في هذا المجال في تسعينيات القرن العشرين, لتصاعد دور الدين في المجال السياسي والاجتماعي, وبعد نجاح الثورة الإيرانية في إيران, عام 1979, وظهور الحركات الأصولية في معظم الأديان: الإسلام والمسيحية واليهودية والهندوسية ..إلخ.

وهنا نميز بين الاقتصاد الديني واقتصاديات الدين, أو اقتصاد الدين, أو التحليل الاقتصادي للدين:

- في «الاقتصاد الدينيّ (Religious Economics)؛ يمكن الحديث عن الاقتصاد المسيحيّ, والاقتصاد الإسلاميّ, والاقتصادي البوذيّ, والاقتصاد اليهوديّ, وغير ذلك[4], وهذا النوع يلقى نقداً شديداً؛ بل يشهد إنكاراً لوجوده أساساً, حيث يرى مكسيم ردونسون: أنّه ليس هناك اقتصاد مسلم أو مسيحي, كاثوليكي أوبروتستانتي, أو فرنسي أو ألماني, عربي أو تركي؛ فكلّ ذلك لا يمكن أن يكون في أقصى حالاته إلا تلوينات سطحية للاختيار الاقتصادي الرئيس[5], ونحن هنا

2- روبرت هيلبروز، قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة د. راشد البراوي، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2 1979)، ص 60.

3- المرجع السابق، ص 62.

4- د. حسن نمازي –ود. دادجر، الدين والاقتصاد، قراءة في مجال العلاقات، مجلة الحياة الطيبة، بيروت، العدد 30، ربيع 2015، ص 17.

5- مكسيم ردونسون، الإسلام والرأسمالية، ترجمة نزيه الحكيم (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 4، 1982)، ص 191.

أمام خيار بين طريقين أساسين: الرأسمالية أو الاشتراكية, ليس هناك من طريق ثالث, هكذا يجزم بحزم[6], وفى رأي آخرين؛ فإنّ كلّ تراث ديني ونص مقدس يحتوي ما يكفي من الغموض لتبرير أيّ عدد من المواقف الاقتصادية[7].

ويتناول هذا المحور العلاقة الموجودة بين الاقتصاد من جهة, وبين الإلهيّات والمبادئ الميتافيزيقية والفلسفيّة, وتعاليم الكتب المقدّسة, وكلام الأنبياء والوحي الإلهيّ, وأمثال ذلك, من جهة أخرى, فبإمكان هذه العناصر دعم قانون أو تنظير في فرع من فروع علم الاقتصاد, ومعالجته وتصحيحه, ونقده وتقويمه, بل وضع نظريّة أو نظام اقتصاديّ خاصّ بشكل متكامل, ليكون بديلاً عن بعض القراءات الاقتصاديّة المعروفة, ويمكنها أن تكون عكس ذلك, وفي إطار هذه الرؤية, يمكن القول: إنّ المبادئ والمؤسّسات والهيئات الدينيّة ذات تأثير كبير في السلوكيّات الاقتصاديّة.

أما الحقل البحثي المهتم "بالاقتصاد والدين", أو "الدين في الاقتصاد", فيركز على النتائج المترتبة على تأثير الدين في الاقتصاد في المستوى الكلي كالتنمية, ويدرس هنا العلاقة بين التراث الديني والتنمية الاقتصادية, هل يعيقها أم يسهلها.

- وتحت عنوان "اقتصاد الدين", أو "التحليل الاقتصاديّ للدين"؛ تندرج موضوعات كثيرة تشمل كلّ نوع من أنواع التحليل الاقتصاديّ لدور الأخلاق والعقائد والأحكام الدينيّة, العلاقة بين الدين والاقتصاد مركبة ويمكن تحليلها من زوايا مختلفة؛ أحداها اعتبار الدين متغير تابع والاقتصاد متغير مستقل بمعنى دراسة تأثير الاقتصاد في الدين: معتقداته ومواقفه وسلوكياته ومؤسساته, والزاوية الأخرى تتمثل في اعتبار الدين هو المتغير المستقل والاقتصاد هو المتغير التابع, فتتم دراسة تأثير الدين على الاقتصاد.

- ويجري البحث في هذا المحور عن السلوك الدينيّ من وجهة نظر "نظريّة الاختيار العقلانيّ" (choice theory Rational)؛ حيث تُستخدَم في البحث, الأصول والأدوات الاقتصاديّة, لتوضيح العقائد والسلوكيّات الدينيّة.

- والغرض الأساسي في هذه الرؤية يكمن في أنّ الناس يفكّرون في الوصول

6- المصدر السابق، ص 190.

7- المصدر السابق.

إلى أعلى مستويات الإرضاء الذاتي في تعاملهم مع الدين، ومع ما يتناسب مع التكاليف، ومن البديهي وفق هذه الرؤية أن يكون الشخص المتديّن هو الشخص الذي يختار بإرادته نوع الدين، وهو الذي يأتي بمقدار خاصّ من تعاليمه.

– ويعتقد بعض المحلّلين أنّ الاختلاف بين الرؤيتين المتقدّمتين ينطبق على الاختلاف بين الاقتصاد المعياريّ، وبين الاقتصاد الوضعي، ويقولون: إنّ الاقتصاد الدينيّ عبارة عن مقولات قيمية تتحرّك من الدين أو المذهب باتّجاه علم الاقتصاد، أمّا التحليل الاقتصاديّ الدينيّ "**اقتصاد الدين**"، فهو عبارة عن إجراءات وضعية تتحرّك من علم الاقتصاد إلى الدين.

وقد حاول المفكّرون والباحثون الاقتصاديّون تحليل الاقتصاد الدينيّ، باعتبار أنّ له ميزة خاصّة جذّابة، وهذا ما جعل الفلاسفة وعلماء اجتماع الدين ينجذبون نحوه، فضلاً عن الاقتصاديّين.

وإذا كانت الرؤى العلميّة الاجتماعيّة لمذهب معيّن تحاول توضيح العقائد والسلوكيّات والأسس الدينيّة، فهي في الوقت عينه تستعين بالفرضيّات المتنوّعة، وتؤكّد على بعض العناوين والأسئلة المختلفة في هذا العلم[8].

الدّين وروّاد علم الاقتصاد

علاقة رواد علم الاقتصاد بالدين أقل ما توصف به؛ أنها علاقة قلقة تتراوح بين العداء الكامل كما في حالة ماركس، الذي يعدّ كل نقد يبدأ بنقد الدين[9]، وآدم سميث الذي التمس الأذن له من مجلس جامعة جلاسجو بالاستغناء عن بدء الدروس بالصلاة[10].

وفي مقدّمة كتاب ماركس نقد فلسفة الحقوق عند هيجل، يؤكد أنّ "أساس النقد اللاديني يكمن في أن الإنسان هو الذي يصنع الدين، وليس الدين هو

8– حسم نمازي، مرجع سابق، ص 19.

9– Karl Marx, A Contribution to the Critique of Hegel's Philosophy of Right, available at https://www.marxists.org/archive/marx/works/1843/critique-hpr/intro.htm

10– روبرت هيلبروز، قادة الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 15.

الذي يصنع الإنسان، إنّ الدين، في الواقع، هو وعي الذات وتقدير الذات لدى الإنسان، الذي لم يعثر بعد على ذاته، أو أضاعها من جديد، لكنّ الإنسان ليس كائناً مجرداً، جاثماً في مكان ما خارج العالم، الإنسان هو عالم الإنسان والدولة والمجتمع. وهذه الدولة، وهذا المجتمع ينتجان الدين؛ الوعي المقلوب للعالم؛ لأنهما بالذات عالم مقلوب، الدين هو النظرية العامة لهذا العالم، خلاصته الموسوعية، منطقه في صيغته الشعبية، مناط شرفه الروحي وحماسته، وجزائه الأخلاقي، وتكملته المهيبة، أساس عزائه وتبريره الشامل، إنه التحقيق الخيالي لكينونة الإنسان؛ إذ ليس لكينونة الإنسان واقع حقيقي.

إذاً، النضال ضد الدين هو بصورة غير مباشرة، نضال ضد ذاك العالم الذي يشكل الدين عبيره الروحي، إنّ الشقاء الديني هو تعبير عن الشقاء الواقعي، وهو من جهة أخرى، احتجاج عليه، الدين زفير المخلوق المضطَهَد، قلبُ عالم لا قلبَ له، كما أنّه روح شروط اجتماعية لا روح فيها؛ إنه أفيون الشعب[11].

والدين عند ماركس وهم يجب إزالته؛ "إنّ إلغاء الدين، بصفته سعادة الشعب الوهمية، يعني المطالبة بسعادته الفعلية، ومطالبة الشعب بالتخلي عن الأوهام حول وضعه، يعني مطالبته بالتخلي عن وضع في حاجة إلى أوهام، فنقد الدين هو، إذاً، النقد الجنيني لوادي الدموع الذي يؤلف الدين هالة له"[12].

وبعد إزالة وهم الدين يدور الإنسان حول نفسه، حول شمسه الحقيقية "لقد نزع النقد عن الأصفاد الزهور الوهمية التي كانت تغطيها، لا لكي يحمّل الإنسانَ أصفاداً غير مزخرفة، بل ليتخلى عن الأصفاد ويقطف الزهرة الحيّة، إنّ نقد الدين يحطم أوهام الإنسان، حتى يفكّر وينشط، ويصنع واقعه بصفته إنساناً تخلص من الأوهام، وبلغ سنّ الرشد، كي يدور حول نفسه، أي حول شمسه الحقيقية؛ فالدين ليس سوى الشمس الوهمية التي تدور حول

11- Karl Marx, A Contribution to the Critique of Hegel's Philosophy of Right, available at https://www.marxists.org/archive/marx/works/1843/critique-hpr/intro.htm

12- Karl Marx, A Contribution to the Critique of Hegel's Philosophy of Right, available at https://www.marxists.org/archive/marx/works/1843/critique-hpr/intro.htm

الإنسان ما دام الإنسان لا يدور حول نفسه"[13].

وبعد أن يفرغ الإنسان من نقد اللاهوت سيفرغ لنقد السياسة "إنّ مهمة التاريخ، إذاً، بعد زوال عالم ما وراء الحقيقة؛ أن يقيم حقيقة هذا العالم، تلك هي، بالدرجة الأولى، مهمة الفلسفة، التي تخدم التاريخ وذلك بعد أن يجري فضح الشكل المقدس للاستلاب الذاتي للإنسان، وينزع القناع عن الاستلاب الذاتي في أشكاله غير المقدّسة، وبذلك يتحول نقد السماء إلى نقد الأرض، نقد الدين إلى نقد الحقوق، ونقد اللاهوت إلى نقد السياسة"[14].

هذه العلاقة المضربة القلقة العدائية تظهر في كتابات أكثر معاصرة، وإن بدت أقلّ شخصانية، فالعلاقة هنا بين علم الاقتصاد وليس عالم الاقتصاد والدين، ومن ذلك ما بدأ به أحد علماء الاقتصاد دراسة له بالقول: "إنّ علم الاقتصاد ملحد بالأساس، ولا تلعب المعتقدات والممارسات والسلوكيات الدينية أي دور في حياة الإنسان الاقتصادي"[15].

وعلى النقيض من ذلك، كما سبق ذكره، فإن كثيراً من الباحثين في الأمور الاقتصاديّة من وجهة نظر الدين، يرون أنّ الاقتصاد الدينيّ ذو جاذبيّة خاصّة، وهذا ما شدّ إليه المنظّرون في الفلسفة وعلم الاجتماع الدينيّ، إضافة إلى الاقتصاديّين.

ويؤكّد كثير من علماء الاجتماع والنفس على وجود دراسات في العلم غير الدينيّ (العلمانيّ)، ولا يقتنعون بما يبيّنه علماء الاجتماع والنفس من دور للدين فقط، ولا يرتضون بوجود جذور فكريّة وفلسفيّة خالصة للعقائد والسلوكيّات الدينيّة.

وهناك في الوقت نفسه مجموعة من هؤلاء المفكّرين، أمثال: علماء الاقتصاد (بالأخصّ في سبعينيات القرن العشرين)، حيث اهتمّوا بدمج الدين بالاقتصاد، فبدأ بعضهم –على سبيل المثال- بتدريس السلوكيّات والعقائد والأسس الدينيّة في إطار مفاهيم عقلانية (آليّة أو غير آليّة).

13- Karl Marx, A Contribution to the Critique of Hegel's Philosophy of Right, available at https://www.marxists.org/archive/marx/works/1843/critique-hpr/intro.htm

14- Karl Marx, A Contribution to the Critique of Hegel's Philosophy of Right, available at https://www.marxists.org/archive/marx/works/1843/critique-hpr/intro.htm

15- Nigle toms (1985) religion and the Earnings Function. American Economics Review,Vol.75,No.2,pp 245-250.

وتجدر الإشارة إلى أنّ دراسة كلا الجانبين, الدينيّ والاقتصاديّ (سواء التحليل الاقتصاديّ للدين أو الاقتصادي الدينيّ) يتمتّعان بأدبيّات غنيّة, وتكفي الإشارة –هنا- إلى أنّ كلّاً من: "بكر", و"برو", و"ياناكان", و"رستارك", و"فينيرك", ركّزوا في أبحاثهم على مقولة "الاقتصاد الدينيّ", وكذلك بدأ كلّ من: "كوران", و"بريور", و"واترمن", دراسة "اقتصاد الدين".

ثانياً: الأطر التحليليّة لتخصّص اقتصاديّات الدّين

يمكن اعتبار "آدم سميث" أوّل عالم اقتصاديّ بدأ دراسة الدين والاقتصاد أواخر القرن الثامن عشر, فعرض نوعاً من التبرير العقليّ للسلوكيّات والعقائد الدينيّة, وادّعى أنّ العمّال, سواء المتديّنين أم غير المتديّنين, يرغبون في الحصول على المكاسب والمنافع الشخصيّة من خلال أعمالهم, وهو يرى إمكانيّة المقارنة بين سوق البضائع والسوق الدينيّ, ولكنّ الدراسات الموسّعة في هذا المجال عن الدين والاقتصاد, قد بدأت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين.

وأمّا التحليلات المرتبطة بالدين والاقتصاد التي تنتمي للاقتصاد الدينيّ, فليس لها تاريخ قديم, بل هي من نتاج القرن العشرين. وإنّ أوّل كتاب منسجم نسبيّاً عن الاقتصاد الإسلاميّ, يرجع إلى العام 1940م وما بعده, وكذلك يعود تاريخ صدور أوّل الكتب في الاقتصاد المسيحيّ والاقتصاد البوذيّ, وأمثالهما إلى الثمانينيات من القرن العشرين وما بعدها.

وبالإضافة إلى ذلك, فقد نُشِرَت في الوقت الحاضر عدّة كتب ومقالات وأطروحات, وأُقيمت المؤتمرات والمجالس والندوات المتخصّصة في ميادين الدين والاقتصاد.

وفي هذا الإطار, تأسّست جمعيّات, وصدرت مجلات علميّة مستقلّة تتناول الدين والاقتصاد, وخصّصت لهذه المواضيع مراكز معلوماتيّة كثيرة, وأقيمت دورات رسميّة متنوّعة, ومن باب المثال, يمكن الإشارة إلى "**مجمع الدراسات العلميّة للدين**" في أمريكا, و"**جمعيّة الاقتصاديّين البريطانيّين المسيحيّين**", و"**جمعيّة الاقتصاديّين الأمريكيّين المسيحيّين**", و"**جمعيّة الاقتصاديّين البوذيّين**",

و"**المجمع الدوليّ للاقتصاد الإسلاميّ**"، و"**المجمع الاقتصاديّ الإسلاميّ الإيرانيّ**"، وصدرت منشورات دينيّة واقتصاديّة في أمريكا وأوروبا، إضافة إلى منشورات الاقتصاد المسيحيّ، وجامعة العلوم الدينيّة في بريطانيا، ومنشورات الاقتصاد الإسلاميّ.

عَرّف المفكّرون والباحثون الدين بشكل واحد تقريباً، بأنّه: مجموعة من العقائد والأخلاق والأحكام. وعدّ البعض الدين مجموعة من العقائد والمبادئ التي ترتبط من خلالها البشرية بقوى غيبية.

وهناك تعاريف كثيرة للدين، وكلّ تعريف يُركّز على العقائد والأحكام والأخلاق، هو تعريف مفيد ومؤثّر في العلاقة بين الدين والاقتصاد، سواء من الناحية العلميّة أم من الناحية التجريبيّة.

وبذلك، يمكن استخراج النظريّات من خلال تركيب الناحية التجريبيّة، ومن طريق تأثير سلوك العاملين فيها، حيث يُقدّم معطيات متفاوتة ومختلفة.

وتجدر الإشارة إلى مفاد العناصر الثلاثة، أي: الأخلاق، والعقائد، والأحكام الدينيّة، حيث تعني الأخلاق الدينيّة بتوضيح قضايا ذات علاقة بالحسن والقبح، والصحّة والخطأ، وغير ذلك، من وجهة نظر الدين.

وتشكّل العقائد الدينيّة، الأصول لكلّ دين، وتشتمل على توضيح الإيمان بالله وخلق الإنسان، وبعث الرسل، وعالم ما بعد الموت؛ أمّا الأحكام الدينيّة، فهي مجموعة الأوامر والمقرّرات التي يُقرّرها الدين في مختلف الأمور العباديّة والمعاملات وغيرها.

وتوثّر الأسس والقيم والمؤسّسات ذات العلاقة بالدين على الأمور العلميّة والتنفيذيّة للاقتصاد، ويمكن مناقشتها ضمن دراسة ليست على صلة بالسوق.

أسئلة ودراسات في ميادين الدّين والاقتصاد

يوجد مجموعة من الأسئلة المهمّة في مجال العلاقة بين الدين والاقتصاد, وهي:

- هل يؤدّي دخول العناصر الدينيّة إلى تعديل الأنموذج الاقتصاديّ؟

- هل تؤثّر العقائد والأخلاق والأحكام وبشكل عامّ الثقافة والتعاليم الدينيّة على نظريّات المفكّرين والباحثين والعاملين في المجال الاقتصاديّ, أعم من الأفراد والمجموعات والاجتماعات؟

- هل يؤدّي التطوّر الاقتصاديّ, والتحوّلات السريعة في ميادين التكنولوجيا, وظهور عقائد, أمثال: التعدّديّة, والعلمانيّة إلى التقليل من أهميّة الدين في حياة الإنسان, أم أنّ الأمر عكس ذلك؟

- هل للدين والأخلاق الدينيّة تأثير على الاقتصاد؟

- هل يندرج تماشي الأخلاق والدين مع الاقتصاد, في إطار جدارة العمل وإصلاحه, وتخصيص المصادر وتوسيع العمل أم لا؟

- هل للدين دور في التطوّر والتوسّع, أم أنّه يؤدّي إلى الركود وهبوط النشاطات الاقتصاديّة, وإلى حركة تراجعيّة ومتوقّفة؟

دراسات في علاقة الاقتصاد بالدّين

وفي إطار بعض ميادين الاقتصاد الدينيّ (كالاقتصاد الإسلاميّ مثلاً) تدور بعض الدراسات حول تحليل المفاهيم العلميّة, أو توضيحها, أو تفسيرها, أو تأسيسها, من قبيل: مفاهيم المصارف, والأنظمة الماليّة والضريبيّة, وتوزيع المبادرات.

وتُشكّل كتابات بعض علماء الاقتصاد المسيحيّين عن تجريم الربا, وكذلك الكتابات التي حملت عنوان الاقتصاد المسيحيّ, قسماً آخر من أدبيات الاقتصاد الدينيّ, وإلى جانب ذلك, هناك بعض الكتابات التي وجّهت النقد لأصل الاقتصاد الدينيّ ومبادئه وفرضياته, بينما أكّد البعض الآخر على حضور أصل الاقتصاد الدينيّ وجدارته, حيث

وجّه النقد إلى الأنظمة الاقتصادية غير الدينية (الرأسماليّة والاشتراكيّة).

ورغم وجود أرضيّات للتنظير المقبول في الاقتصاد الدينيّ، لكنّ الأسس والآليّات اللازمة للدراسة التجريبيّة في ذلك غير كافية، لأنّ المعطيات الدينيّة محدودة، وفي بعض الأماكن لا يمكن الاعتماد عليها.

ولا وجود لمؤسّسات ودراسات غير حكوميّة بالمقدار المقبول، عدا عن أنّ المؤسّسات الحكوميّة تجمع معطيات محدودة جداً، بالإضافة إلى أنّ بعض الأوجه والأبعاد الدينيّة غير مشاهدة ولا تقبل التجزئة أساسًا.

إنّ أعضاء المؤسّسات الفعّالة والمنظّمة في المسائل الدينيّة قليلون جدّاً، وميزانيّات الأبحاث في هذه المواضيع ضعيفة نسبيًّا.

لهذا السبب تصل مراكز الأبحاث إلى نتائج متفاوتة في هذا الموضوع، مع أنّها تعيش مرحلة زمانيّة واحدة.

وبادرت مؤسّسة جالوب (Galop) في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، إلى إجراء استطلاع رأي شمل العديد من الأشخاص عن عقائد الناس وسلوكيّاتهم الدينيّة، ثمّ لحقت بعض المؤسّسات الاستطلاعية بمؤسّسة جالوب منذ العام 1972م.

وتشير المعطيات التجريبيّة عن وجود نوع من الثبات والتطوّر على مستوى الميول الدينيّة للناس، وكذلك زيادة مشاركتهم في الأمور الدينيّة، مثال ذلك: من بين المشاركين في استطلاعات الرأي المختلفة التي أجريت بين عامَي 1947 و1995، فإنّ 8% فقط أعلنوا أنّهم لا يعتقدون بأيّ دين، وكان رجال الدين المسيحيّين لمدّة 150 سنة تقريباً (1850- 1995م) يشكّلون ½ سكان تلك البلاد، وما تزال هذه النسبة باقية إلى حدّ الآن.

ومع وجود مجموعة كبيرة من علماء الاجتماع والنفس والأنثروبولوجيا، وتأكيدهم على الرؤية العلمانية، فهم يعتقدون أنّه مع تطوّر العلم والتعليم والثروة، سيتحوّل تأثير الدين نحو الأفول فيما سمى بأطروحة العلمنة.

وقد عُرِضَ هذا الموضوع في إطار "دراسة علميّة عن الدين"، وأطروحة "العلمانية"

التي كانت تسيطر لسنين طويلة على الدراسات المرتبطة بالدين, وإن كانت ترفضها دراسات كثيرة أخرى, ومثال على ذلك: أنّ المشاركة في الاجتماعات الدينيّة (الكنائس) في أمريكا منذ العام 1930م إلى أوائل العام 2000م, كانت تشمل حوالي 40% من مجموعة السكان, وبقيت كما هي ولم تتغيّر.

ويعتقد حوالي 95% من الأمريكيين بوجود الله والجنّة والنار والكتب المقدّسة, وتشير العديد من الدراسات إلى أنّ أكثر المؤسّسات التي لا تهدف للربح في أمريكا, هي ذات سياسات دينيّة, والمتطوّعون في الأمور الدينيّة هم أكثر من المتطوّعين في الأمور غير الدينيّة.

وتثبت دراسات أخرى وجود علاقة إيجابيّة بين نموّ العقائد الدينيّة, ومستوى الثقافة والثروة عند العاملين. وتختلف في الوقت نفسه قوّة الالتزام الدينيّ لأصحاب الحرّف, وتشير عدد من الدراسات إلى أنّ العلاقة الدينيّة عند أساتذة العلوم الأساسيّة أو البحثيّة والهندسيّة, أكثر منها عند أساتذة العلوم الإنسانيّة والنفس والاجتماع والأنثروبولوجيا الذين هم أقلّ تعلقاً بالدين نسبياً.

وتبيّن دراسة أخرى أنّ عقائد علماء الفيزياء والرياضيات والكيمياء, فيما يتعلّق بالله, وضرورة العبادة في العصر الحديث, هي نفسها في العام 1916, وتجدر الإشارة إلى أنّ كثيراً من الدراسات تبيّن العلاقة الإيجابيّة بين مستوى الثقافة والمشاركة الدينيّة في السياق الأمريكي.

الآثار الاقتصاديّة ذات الصّلة بالدّين

كان الاعتقاد في القرون الوسطى, من وجهة نظر تاريخية, بأنّ الالتزام بالعقيدة والمبادئ الدينيّة يُحقّق اقتصاداً منضبطاً, وكان أصحاب المؤسّسات الدينيّة (المسيحيّة واليهوديّة وحتى المسلمين) مقتنعين بالربح القليل, وحذف المصاريف غير الضروريّة (من قِبَل العائلات), حيث اعتبروا أنّ هذا هو الطريق الدينيّ الصحيح, ويضاف إلى ذلك بعض نماذج الاهتمام بالدين, أمثال: الميزانيّة العامة من قِبَل المسؤولين, ومنع أعمال الرشوة والربا في النشاطات الاقتصاديّة, ومنع الحصول على أيّ نوع من الربح بغير عمل منتج, وكذلك الاهتمام بالضمير العمليّ في بعض الانتماءات الدينيّة (شين تو), وتحريم لبس الذهب للرجال, وحرمة القمار وشرب الخمر عند بعض الأديان

(الإسلام), ومنع الاستقراض في بعض الأديان الأخرى (اليهوديّة), ووجوب مساعدة المحرومين (المسيحيّة), وضرورة الحياة البسيطة (الكونفوشيوسيّة, البوذية, الهنديّة).

إنّ هذه النماذج, يمكن أن تكون عناصر مناسبة لإيجاد آثار اقتصادية, ومن الضروريّ هنا, التأكيد على نقطة؛ هي أنّ مقولة وجود عقائد ومبادئ وقوانين دينيّة دون الالتزام العمليّ بها, ليس كافياً لحلّ المشكلة, طبعاً تمكن الاستفادة من القدرات العلميّة في طرح النظريّات والنماذج, ولكنّ تقديم سياسات عمليّة اقتصاديّة على أساس الدين, أو إيجاد دراسات تجريبيّة في هذا المجال, يلزمه تطابق سلوك المسؤولين المتديّنين مع برنامج العمل والمبادئ والعقائد الدينيّة. وقد لا يتطابق عمل المتديّنين وعقائدهم مع الدين في المجالات كافّة.

ومن هنا, ربّما يمكن تبرير تمنيّات "**تامس مور**" في اتّباع المسيحيّين للمسيح, وتمنيّات جمال الدين الأفغانيّ, بأنّ يعمل المسلمون وفق الإسلام, أو كما كان يرى محمد باقر الصدر في إنجاز علم اقتصاد إسلاميّ, بشرط أن يتطابق مع سلوك المسلمين وفق الإسلام.

ومع حلول القرن العشرين, وتدوين كتاب أخلاق البروتستانتية وروح الرأسماليّة (عام 1905م), بقلم "**ماكس فيبر**", ظهر ادّعاء جديد في الآثار الاقتصاديّة للدين.

وبناءً على نظرية "فيبر" وبعض أتباعه, فإنّ الثورة البروتستانتية نوع من الثورات الفكريّة التي كانت السبب في تسريع ظهور الرأسمالية الجديدة, حيث امتزجت الرؤية العالميّة للمذهب البروتستانتيّ مع التأثير النفسيّ للنشاط الفرديّ وروح الاقتصاد في المصروف, حيث يمكن الحديث عن الاكتفاء في الشؤون الماليّة.

وأثبت اثنان من المنظّرين, وهما "**كيرت ساموئيلسون**" و"**ريتشارد تاني**", بأنّ المؤسّسات الرأسماليّة كافّة التي ذكرها "فيبر" كانت موجودة قبل الإصلاحات الدينيّة البروتستانتيّة, حيث إنّ تلك الإصلاحات لم تكن سببًا لروح الرأسماليّة, وتؤكّد هذه الدراساتـ وكذلك الحالات المشابهة, على عدم ارتباط الدين بالتحوّلات الاقتصاديّة. مع العلم أنّ تحليل "**ساموئيلسون**" و"**تاني**", يؤكّد على العلاقة بين الاقتصاد وإحدى القراءات للدين المسيحيّ.

وتعرّض بعض الدراسات لأبعاد الارتباط أو عدمه بين سائر الأديان, مثل: الإسلام والتحوّلات الاقتصاديّة في البلاد الإسلاميّة. ويجري البحث في بعض هذه الدراسات عن مقولة إنّ النظرة العالميّة غير المرنة للدين الإسلاميّ, كانت عامل تخلّف بلاد المسلمين. ومن المفارقة أنّ كاتبًا آخر رفض هذه النتيجة, وهذا ما جاء في الدراسة نفسها, حيث أرجع سبب التخلّف في البلاد الإسلاميّة إلى نشاط المسلمين, وليس إلى النظريّة الإسلاميّة.

وتشير دراسة أخرى إلى أنّ اليهود الأمريكيّين يحصلون على أجور أعلى من غير اليهود, بسبب مجموعة عوامل وأسباب دينيّة, منها: ما له علاقة بالتعليم والتخصّص.

ويعتقد المتديّنون اليهود, بضرورة تقديم علوم حديثة للأولاد, وضرورة تمويل المدارس في هذا الشأن, كي يتمتّع الأولاد بالتخصّص في المستقبل, حيث ينبغي لهم بذل جهودهم في هذا الإطار.

واللافت للانتباه أنّ الأمهات اليهوديّات الأمريكيّات كنّ ملتزمات بالعقيدة الدينيّة, ويفضلن ألّا يعملن عند إنجاب الأولاد, وبتربية أولادهنّ.

ويعتقد عديد من علماء الاقتصاد أنّ هناك نشاطاً كبيراً للأديان يؤثر في سلوك الإنسان وفي البناء الاقتصاديّ والاجتماعيّ؛ حيث تمنع المشروبات والمواد المسكِرة وارتكاب الجرائم المدنيّة والأخلاقيّة وما شابه ذلك.

وتشير مجموعة من دراسات الاقتصاديّين, أمثال: "**فريمن**", و"**هوك كررميك**", "**تاليسون**" و"**هول**" و"**بول**", إلى أنّ الجرائم المختلفة في مناطق متعدّدة ذات ميول دينيّة, أقل من المناطق الأخرى.

إنّ أمثال هذه الدراسات متشابهة إلى حدود بعيدة, وهي تعزّز دراسات أخرى قام بها علماء الاجتماع, وقد تعجّب هؤلاء من الأهميّة والتأثير الإيجابيّ للعقائد والمؤسّسات الدينيّة في التقليل من الجرائم.

ولم تتعرّض بعض المشروعات العلميّة والتجريبيّة مباشرة لدراسة العلاقة بين الدين والاقتصاد, بل ركّز على علاقة الدين والأمور الحقوقيّة وعلم النفس والأمور الاجتماعيّة وحتى السياسيّة, وكلّها تمتلك ردّات فعل اقتصاديّة.

وتُبيّن هذه الدراسات أنّ هناك انخفاضاً مطلقاً للجرائم, وذلك بسبب الالتزام بالقيم والعقائد الدينيّة, وتقلل الكلفة الاقتصاديّة في المدى المنظور.

وتشير العديد من الدراسات إلى انخفاض نسبة الانتحار, بسبب الالتزام الدينيّ, ويؤديّ هذا الأمر إلى ظهور بيئة آمنة وملائمة للتطوّر الاقتصاديّ.

ويرى العديد من علماء الاقتصاد أنّ إيجاد بيئة اقتصاديّة, بدءاً من العائلة, وحتى العمل إلى مراكز التوزيع, يُحقّق دعمًا اقتصاديّاً إضافياً (سياسيّاً, ثقافيّاً, اجتماعيّاً), ويؤثر في الاقتصاد, بما يؤدّي إلى تطوّره.

ومن جملة النماذج على وجود الأمن في الأبعاد الاقتصاديّة كافّة: الهدوء النفسيّ, والاستقرار والانسجام الاجتماعيّ, وعدم إيجاد هواجس عمل, والحرّية السياسيّة المعقولة.

ولذلك كان رواج بعض المواضيع, أمثال الطلاق, الذي يحمل معه آثاراً اقتصاديّة كبيرة, ثمّ إنّ بعض الأمور, أمثال: استخدام المواد المخدّرة, والمشروبات المسكرة, يلحق الضرر بالأمن, ويقوّض البيئة الاقتصاديّة. وأشارت العديد من الدراسات إلى تأثير الدين في التقليل من الانحرافات المتقدّمة, فكان ذلك اتّجاهاً اقتصادياً مهماً, وعدّ البعض تأثير الدين في الحياة الزوجيّة, أمر قيّم وفعّال من الناحية الاقتصاديّة[16].

وتشير بعض الدراسات ذات الصلة, التي أجراها علماء الاجتماع والجريمة لمعرفة نسبة الجرائم التي ارتكبت من قبل الشباب والمراهقين لفئتين من العائلات, حيث كانت نسبة الارتباط بين أفراد العائلة المتديّنة وعدم ارتكاب أنواع الجرائم أكبر, وكانت النتائج ملفتة للأنظار. وجدير بالاهتمام أن مجموعة من علماء الاقتصاد قاموا بدراسة الآثار الاقتصاديّة لسلوك الفئتين من العائلات, وأكّدوا التأثير الإيجابيّ لسلوك المتديّنين على تنظيم الآثار الاقتصاديّة, وقد استخدمت في هذه الدراسة معطيات من سبعينيّات القرن العشرين وإلى أواخر الثمانينيّات, ومن الثمانينيّات إلى

16- Laurance R.Iannaccone,Introuduction to the economics of Religion,Journal of Economic Literature, Vol. XXXVI (September 1998)pp1465-1496.

تسعينيّات القرن المذكور[17].

وثمة رؤيتان الأولى تذهب إلى أن الدين عبارة عن أنموذج حقيقيّ وفعّال قادر على إصلاح فكر المجتمعات المتضرّرة وجسدها, وخلافاً لهذا الأمر, كانت الرؤية الأخرى المتشائمة لأتباع "**فرويد**" الذين اعتبروا أنّ الدين وليد التعصّب والجهل.

وهناك دراسات تبرز الرؤية الأولى المؤيدة للتأثير الإيجابي للدين, فهذه الدراسات تركز على مدى تأثير الدين في التقليل من أنواع الرذائل والاضطرابات النفسيّة والماديّة, وكذلك زيادة الرضا عند العائلات.

إنّ تلك المجموعات من الأفراد والجماعات التي عملت طبق الأوامر الدينيّة (في حالات ذات علاقة بالمشروبات المسكِرة, والمواد المخدّرة, وسائر الإرشادات الصحيّة الدينيّة), كان لديها أمل كبير بالحياة, فتعرّض أفرادها لأقلّ مستوى من أمراض السرطان والأمراض الأخرى.

ويؤكّد بعض المتخصّصين البارزين في أمور العائلة على العلاقة الإيجابيّة بين الدين من جهة, وزيادة الانسجام والاستقرار الاقتصاديّ وزيادة دخل العائلة من جهة أخرى, ويظهر في دراسة أخرى؛ أنّ الدين كان سبب الإقبال على الزواج بين شريحة كبيرة من الناس, وعلى التقليل من الطلاق, وتساهم هذه الأمور مباشرة في تقليل التكاليف الاجتماعيّة, وبالتاليّ زيادة الكفاءة الاقتصاديّة.

وادّعى بعض ناقدي العلاقة بين الدين والاقتصاد أنّ الدين يؤثّر في السلوكيّات الاقتصاديّة, وليس في التفكّر الاقتصاديّ, واعتبروا أنّ التأثير الاقتصاديّ للدين متنوّع وليس متساوياً[18].

ويبدو أنّ الادّعاء الثاني طبيعيّ, لكنّ الموضوع الأوّل غير مقبول, أولاً: يصعب من الناحية المنطقيّة الفصل بين تأثير سلوك المنطقيّة, والفصل بين تأثير سلوك المتديّنين وتأثير التوجّهات الدينيّة, وثانياً: هناك تجارب كثيرة تُبيّن أنّ المتديّنين لديهم نزعة نحو العدالة وحبّ الغير, وهذا الأمر مشترك بين الأديان المختلفة,

17- Ibid, p 1476.

18- Ibid ,p p 1450- 1459.

مثال ذلك: أنّ للعدالة الاقتصاديّة في وصايا النبي موسى, مكانة عالية, واليهود الملتزمون متمسّكون بهذه العقيدة, ولهذه المقولة مكانة خاصّة في الكتاب المقدّس, وللعدالة مكانة كبيرة عند الاقتصاديّين المسيحيّين.

وتعدّ العدالة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلاميّ مؤشرًا على التديّن, حيث كانت هي الوجه المهيمن على ميول الجماعات الإسلاميّة, ومن الأهداف الأصلية للأحزاب والحركات ذات العلاقة بالإسلام, ويؤيد بعض دراسات خبراء علوم الاقتصاد الدينيّ غير الإسلاميّ هذا الأمر.

وقد درس بعض الباحثين تأثير العقائد والأعمال الدينيّة على المؤسّسات الاقتصاديّة السياسيّة فقط, وحاول البعض الآخر دراسة العلاقة السببية المباشرة بين الدين والاقتصاد (دراسة منطقيّة وتجريبيّة), فاعتبروا أنّ للدين دوراً محدّداً, وطرح البعض عكس ذلك, فبحث عن ذلك في قالب منهجيّ تتفرّع عنه أجزاء مستقلّة, مثال ذلك: بناءً على ما كتب البروفسور "**شوماخر**" عام 1973م, يمكن وبمساعدة الأفكار والعقائد البوذيّة, تصميم اقتصاد أكثر ملاءمة من الاقتصاد الجديد (نيوكلاسيك), لأنّ هذا الأخير يُقدّم اقتصاداً غير ذي علاقة بالأخلاق, مع العلم أنّ القيم والأبعاد البشريّة ذات ارتباط معنويّ وواقعيّ بالحياة الحقيقيّة, وكأنّه أراد للاقتصاد البوذيّ أن يكون بديلاً عن الاقتصاد الرائج, فالاقتصاد الجديد قد وجد في بيئة خاصّة, بناءً على ظروف تناسب مجتمعات خاصّة, مع العلم أنّ هذا النوع من الأنظمة الاقتصاديّة الحديثة غير مناسب للبوذيّة.

ويعتقد البعض أنّ الاقتصاد, في بداياته, كان ممتزجاً بالسنن الأخلاقيّة والدينيّة, يقول "كارل بولاني" إنّ الشؤون الاقتصادية والمؤسّسات والشؤون غير الاقتصاديّة, تدخل في نسج واحد, فدور الدين في الاقتصاد, هو بعينه دور المؤسّسات الماليّة والآلات الفيزيائيّة فيه.

ويعتقد بعض الخبراء أنّ المجتمعات أضحت بعد الحرب الباردة تشعر بأهميّة قضاياها الثقافيّة (وبخاصّة العقديّة), فكانوا يريدون لحياتهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة أن تكون على علاقة بالدين. ويعدّ فرنسيس فوكوياما أنّ هذا الأمر ذو علاقة بتغييرات ما بعد الحرب الباردة؛ حيث كان هذا الأمر ظاهرة متجذّرة, أمّا فصل الدين

عن الحياة الاقتصاديّة (قبل الحرب الباردة أو بعدها) فغير واقعيّ, ويبدو أنّه رافق الحياة العاديّة. ويقول "**برو**" الاقتصاديّ البارز في جامعة هارفرد: إنّ دراستنا في تأثير العقائد والأعمال الدينيّة على السلوكيّات والمتغيّرات الاقتصاديّة, هي ردّ فعل ذو معنى", ويصرّح بأنّ هذه الدراسة قد حصلت باللجوء إلى معطيات من 60 بلداً, واستمرّت لمدة عشرين عاماً, ترفض فرضيّة (العلمانيّة). وبناءً عليه, فإنّ هناك علاقة إيجابيّة بين خفوت العقائد والأعمال الدينيّة والتنميّة (التطوّر, والتعليم, والثروة)[19].

وهذا يعني أنّه كلّما تطوّرت المجتمعات وارتفعت ثقافة المواطن, قلّ الاهتمام بالدين والعمل به, ولكنّ الدراسة المذكورة تثبت العكس, وتشير إلى وجود علاقة إيجابيّة بين أسباب التنمية ونموّ العمل الدينيّ.

وأضاف "**برو**" وزميله "**لكري**" (2002م): أنّ العلاقة الإيجابيّة بين هذين المتغيّرين الدينيّن "المسيحيّة الكاثوليكيّة" و"الإسلام", ذات معنى أكثر من الأديان الأخرى, وجدير بالذكر أنّ دراسة "برو" تشير إلى العقائد والسلوكيّات الدينيّة, وتُبيّن وجود تأثيرات إيجابيّة لها على مستوى التطوّر العامّ للاقتصاد, لا بل, إضافة إلى ذلك, على النحو الاقتصاديّ, أصبحت التحوّلات العلميّة في حقل الاقتصاد الدينيّ أواخر القرن العشرين بشكل دفع بعض المفكّرين للحديث عنه تحت عنوان "نقلة نوعيّة".[20]

التحليل الاقتصاديَ للدّين

إنّ المحور الأكثر شموليّة الذي ظهر في الفترة الأخيرة على ساحة الدين والاقتصاد, هو الرؤية التي تبادر إلى التبرير العقلانيّ للدين والسلوكيّات الدينيّة.

ويُرجع بعض الدراسات هذا المزج بين الدين والاقتصاد إلى "آدم سميث", حيث يذكر في كتابه "الثروة والأمم": أنّ رجال الدين هم منتجو الأفكار والسلوكيّات الدينيّة, ومن طرف آخر ادّعى بأن صاحب المؤسّسة الدينيّة (رجال الدين مثلاً), كصاحب المؤسّسة الاقتصاديّة العاديّة (غير الدينيّة), إذ إنّها تمتلك دوافع نفعيّين واقعيّة وشخصيّة تسعى نحو الحدّ الأقصى من المنفعة[21].

19- حسن نمازي، مرجع سابق، ص 32.

20- المرجع السابق ص 32.

21- Laurance R.Iannaccone,Introuduction to the economics of Religion,Journal of Economic Literature, Vol. XXXVI (September 1998) p 1485.

وقد اتّبع "آدم سميث" التحليل الاقتصاديّ عن العقائد والسلوكيّات الدينيّة بشكل أوسع في كتاب "**العواطف الأخلاقيّة**"، وبعد مضي حوالي القرنين من كتاب سميث، حدث انتقال نموذجيّ حول الدين وقبول العلاقة بينه وبين الاقتصاد، وطبّقت هذه الرؤية للعلاقة بين الدين والاقتصاد، فالعائلات تتصرّف عند مواجهتها للشؤون والبضائع الدينيّة، بما تتصرف به مع البضائع غير الدينيّة، وذلك لأنّ هذا السلوك هو المطلوب عندها.

فيأخذون بعين الاعتبار النماذج الاقتصاديّة التقليديّة العابرة للزمان، وكذلك الاستهلاك الحاليّ (CP)، والاستهلاك المستقبليّ (CF)، ثم يقدّمون مطالبهم العامّ، بالاستفادة من بعض النماذج، أمثال الآتي: U=F (CP, CF).

ويستعين خبراء التحليل الاقتصاديّ عن الدين بنماذج مشابهة، وبعبارة أخرى: يقدّمون نوعاً من التشبيه، ويقولون على سبيل المثال: يمكن الحديث عن النموذج الاستهلاكيّ، الدنيويّ والأخرويّ، بدل الحديث عن الأنموذج الاستهلاكيّ الحاضر والمستقبليّ. ويعدّون تقليل الاستهلاك الدنيويّ (Cd)، واستخدام المصادر المتحرّرة للإنفاق، والصدقات، وكذلك أيّاً من أنواع المصاريف الأخرى، هو من جملة الأمور التي تندرج في إطار الذخيرة والرصيد الاستهلاكيّ في الآخرة (Ca)، وترتقي الفائدة المرجوّة لذلك إلى الحدّ الأقصى طبق المعادلة الآتية:

Cd= F (CP, CF) حيث U= F (CP, CF)[22]

وطبق هذه الرؤية، يمكن إجراء التحليل العقليّ والاقتصاديّ على العقائد الدينيّة، وكذلك على السلوكيّات، أمثال: المساجد، والكنائس، وحتّى مساعدة المتديّنين للفقراء، وتؤيّد بعض الدراسات نزعة المنفعة الشخصيّة للمتديّنين، وتتقدّم في خطّ تعزيز النماذج المذكورة أعلاه، ولكنّ البعض الآخر، يرسم المتغيّرات الدينيّة ومصالح النزعة الشخصيّة بشكل طفيف.

ويقدّم أتباع هذه الرؤية قراءة تحليليّة لمسألة إنتاج البضائع الدينيّة، بواسطة أرباب العمل، وتغيير الدين، والاختصاص، والزمان، والنشاطات الدينيّة، وحتّى تبديل المصادر المرتبطة بها، انطلاقاً من العقل ويشدّدون على أنّ السلوكيّات الدينيّة

22- حسن نمازي، مرجع سابق، ص 34.

الجماعيّة, وكذلك الكيانات الجماعيّة ما هي, إلا أمور تسير في خطّ استمرار فعّاليّة نموذج النزعة الشخصيّة[23].

ويعدّ تدخّل الدولة أو عدمه في شؤون الدين, والمنافسة في العقائد, والأعمال الدينيّة, وحتّى الاحتكار في سوق الدين, وأسعار الخدمات والبضائع الدينيّة, وتفعيل سوق الدين, من جمل أبعاد هذه الرؤية المذكور التي تقدّم تحليلاً, بالاعتماد على العقل الآليّ.

وفي ختام هذا الجزء نورد الملاحظات الآتية:

1. يمكن تعداد العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين الدين والاقتصاد, حيث تُطرح العلاقة المباشرة في إطار العقلانيّة التي تحصل عن طريق التحليل العقليّ للعقائد والسلوكيّات الدينيّة, وتحصل العلاقة غير المباشرة عن طريق الأخلاق والعقائد والأحكام والحقوق الدينيّة.

2. إنّ الدين واللوازم الفكريّة والسلوكيّة تلعب دوراً في إيجاد البيئة ذات العلاقة بعمل الاقتصاد, وهذا يعني أنّ الدين والمؤسّسات الدينيّة تترك آثارها في المجالات والسياقات الاجتماعيّة والسياسيّة للمجتمع.

3. إنّ عدم الاهتمام بالعلاقة بين الدين والاقتصاد, يعود إلى عدم إدراك مكانة الدين وعمله, هذا من جهة, ومن جهة أخرى إلى التجارب العمليّة الخاطئة ذات العلاقة بالموضوع. وهذه المسألة جعلت بعض الفلاسفة, في القرن التاسع عشر, يعدّون الدين عمليّة فاشلة تتحرّك نحو الأفول في العالم الجديد. فقد كان أصحاب النزعة الوضعيّة (أوجست كنت) يتحدّثون عن مكانة الدين في إطار الخرافات وفي الشؤون غير العلميّة وغير العقلانيّة, فاعتبروا أنّ تقدّم العلم والعقل, هما من جملة أسباب إخراج الدين من المجالات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة.

وتعود نشأة هذه الرؤية المتشائمة للدين إلى أفكار "**إسبنسر**", و"**إدوارد**

23- Laurance R.Iannaccone,Introuduction to the economics of Religion,Journal of Economic Literature, Vol. XXXVI (September 1998)pp1465-1496

تايلور"، و"**لوي بروهل**".

ومع ذلك، فإنّ الفهم الأخير تأثر بعمل الكنيسة والفهم الخاصّ للمسيحيّة.

4. تظهر أهميّة الدين والاقتصاد بوضوح من خلال دراسات "**برو**" عام 2002م، ودراسات "**ياناكان**"، و"**إستارك**"، و"**إرنر**" عامي 2003 و2004م، وكذلك الدراسات التي أنجزت عام 2005م وما بعدها، بالإضافة إلى إقامة المؤتمرات وورش العمل العلميّة على المستوى الدوليّ (في أمريكا عام 2003م، وأستراليا وفرنسا عام 2004م، وبريطانيا وألمانيا عام 2005م، وأمريكا والسعوديّة عام 2006م). واستنتج "**برو**" أنّ دراستنا تبطل النظريّة التي تقول "**كلّما تقدّم المجتمع اقتصاديّاً، أصبح الناس أكثر ثقافة، وقلّ الاهتمام بالعقائد والسلوكيّات الدينيّة**"، وأضاف أنّ هذه الدراسة تثبت العكس؛ إذ كلّما ازدادت ثقافة الناس، ازدادت مشاركاتهم وعقائدهم الدينيّة[24].

5. بالإضافة إلى الإرشادات العقلانيّة والاقتصاديّة، والتأثير الاقتصاديّ للعقائد الدينيّة، فإنّ الاهتمام الأساس للدين بالأخلاق، والتزام المتديّنين بأحكام الدين، سيكون له تأثير كبير في الاقتصاد، حيث يستطيع بعض الأحكام الفقهيّة الفعّالة (ذات العلاقة بمختلف الأديان) أن يكون سنداً قوياً في إطار ثبات القوانين المتعلّقة بالملكيّة واستقرارها، والحفاظ على المعاهدات وحقوق المواطنين، وهذا يعني أنّها تحمل نتائج اقتصادية كبيرة.

ثم إنّ الالتزام بالعناصر الأخلاقيّة للأديان، قد يكون ذا فعّالية على مستوى فعالية السلوكيات الاقتصادية، لأنّ الأخلاق في الاقتصاد (في الزمن الحاضر)، تتعلق بمسائل عديد، من أمثال العدالة، والمطلوبيّة، والقواعد، والمعايير، والإنصاف، والأبعاد الرفاهيّة الأخرى للاقتصاد، إضافة إلى مقولات، من أمثال: تقويم النظريّات الاقتصاديّة، والحريّة، والوجدان العمليّ، وكيفيّة التعامل مع الفقير، وترجيحات المستثمرين، والتنمية المستدامة، وبعض أبعاد الرأسمال الإنسانيّ والاجتماعيّ، ومن جملة ذلك يمكن الإشارة

24- حسن نمازي، مرجع سابق، ص 37.

إلى الصدق، والثقة المتقابلة، والمشاركة، والتي تُشكّل رأسمالاً عظيماً ومؤثراً في التقدّم الاقتصاديّ.

ثمّ إنّ جهود المنظّرين المشهورين، أمثال: "أمارتياس"، و"هازمن"، و"كري بكر"، و"رالز"، و"مك فرسن"، و"إسكالن""، و"ديويدسن"، و"هارساني"، و"ديفيد لويس"، و"جورج أندرل"، ...إلخ، على مستوى تعريف الأخلاق والاقتصاد وأهمّيّتها، ذات علاقة غير مباشرة بالدين والاقتصاد.

6. من المناسب هنا تأكيد بعض الاتّجاهات في الدين والاقتصاد ذات القيمة الكبيرة على المستوى النظريّ، ومستوى النتائج السياسيّة التي تحملها، وهي:

- إنّ قبول الفرضيّات التي تشتمل قراءات قبليّة عديدة عن الفكر الدينيّ تزيد من فعّاليّة الدراسات ذات العلاقة بالدين والاقتصاد.

وأما الإصرار على القراءة الواحدة للفكر الدينيّ، فلا يحمل معه، إلا التباعد بين الدين والاقتصاد ذي العلاقة به.

- كيفية تأثير الدولة والدين، والعلاقة بين الدين والاقتصاد، وهل تستخدم الحكومات الدين وسيلة لتحقيق الأهداف السياسيّة؟ عند ذلك يتدنّى الترابط بين الدين والاقتصاد إلى أدنى المستويات، حيث يعالج أقلّ مستويات الأيديولوجيّات والعصبيّات العمياء وغير المنتجة، وهذا يعني ابتعاد الشعوب عنه على المدى الطويل. أمّا إذا أصبح دور الدولة محدّداً، واقتصر على إيجاد المناخ الملائم للحركة الطبيعيّة والتعامل المنطقيّ بين الدين والاقتصاد، فعندئذٍ يرتفع الأداء في هذا الخصوص.

- صحيح أنّ قراءات "**التحليل الاقتصاديّ للدين**" لها آثار كبيرة، ولكنّ الدين يوسّع من تبريراته لآليّة العقل (وفي بعض الحالات يراد العقل العامّ)، ويُقلّل من أهميّة الاقتصاد، لذلك سيصبح "**تحليل الاقتصاد الدينيّ**" ذا معنى أكبر، ويحمل المتديّنون هواجس هذا الاتّجاه الأخير.

- إنّ الرؤى المتوازنة للدين، ضمن الحفاظ على أصوله الأساسيّة، تتماشى مع الحريّة والديمقراطية والعقل البشريّ، ولها دور أساس وفاعل في العلاقة

بين الدين والاقتصاد, وتشير بعض الدراسات إلى أنّ هذا الموضوع له تأثير إيجابيّ وعمليّ على التقدّم الاقتصاديّ في المجتمع المتديّن.

- إنّ الصورة الصحيحة للفكر الدينيّ والتعامل الإيجابيّ للمتديّنين, تحمل معها تأثيراً جدّياً على مستوى العلاقة بين الدين والاقتصاد, عدا عن أنّ دراسات كهذه تحمل معها جاذبيّة خاصّة, وأمّا الصورة غير الملائمة للدين, وكذلك العمل غير المناسب, فسيؤدّي إلى عزل الفكر الدينيّ والاقتصاد الدينيّ, واعتبارهما أمرين خرافيّين عدا عن ابتعاد المفكّرين عن مجالات نشاطهم.
- الدين والاقتصاد, هما بعدا الحياة الإنسانيّة والاجتماعيّة, حيث يؤدّي تحليلهما بشكل صحيح إلى تعديل وتصحيح أحدهما للآخر, عدا عن أنّ التكامل بينهما, سيكون له تأثير في مستوى فعاليّتهما معاً.

ويمكن القول: إنّ دخول الأنماط الدينيّة قد يؤدّي إلى تعديل الرؤى الاقتصاديّة بشكل كبير, ويرفع من تأثير العناصر الدينيّة (وبالأخص الأخلاق) في عمليّة الرأسمال الاجتماعيّ, وفعاليّة الاتجاهات الاقتصاديّة على اختلافهما.

مقارنة بين الكتابات العربيّة والغربيّة

هدف المقارنة بين الكتابات العربية والغربية في مجال اقتصاديات الدين؛ هو الوقوف على حال المنتج العربي في هذا المجال, ومسيرة تطوره: هل وضعه الآن أفضل فيما يتعلق بتعامله مع إشكالية الموضوعية ومشكلة البيانات مقارنة مع بداياته.

ومن ثم نبدأ بالبدايات في منتصف ثمانينيات القرن العشرين فنرصد وجهتي نظر, فيما يتعلق بالدين والاقتصاد من مفكرين مصريين, ثم نعرض لدراستين في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين عن اقتصاديات الحج والعمرة واقتصاديات جماعة الإخوان المسلمين, وبعد ذلك نعرض لأزمة الاقتصاد الإسلامي في نظر متخصصين في علم الاقتصاد مسلمين عرب وغير عرب, وغير مسلمين, وتقييمهم للتمويل الإسلامي ونظرتهم للاقتصاد الإسلامي.

الدّين والاقتصاد في ثمانينيّات القرن العشرين

في تاريخ غير بعيد عن النشأة الثانية لتخصص اقتصاديات الدين, عقدت ندوة بعنوان الدين والاقتصاد في القاهرة, ضمت مساهمات عديدة لتوجـهات مختـلفة ونشرت في كتـاب بنفس العنوان[25], وأسماء المشاركين في الكتاب تدل على مدى التنوع في الرؤى التي يضمها؛ فهناك محمد أحمد خلف الله وصادق سعد وإبراهيم سعد الدين وصلاح قنصوة من جهة, وعبد الحميد الغزالي وعبد الهادي على النجار وشوقي إسماعيل شحاتة من جهة أخري.

يؤكد محمد خلف الله أن العمليات الاقتصادية التي انصبت عليها عمليات التغييرات الجذرية, التي ضمّها القرآن الكريم, وهو المصدر الأول (إن لم يكن الوحيد), في دراسة النظام الاقتصادي الإسلامي -على حد قوله- بوصفه كتاب يدعو إلى التغييرات الجذرية في كل من الآراء والمعتقدات والتقاليد والعادات والقيم الأخلاقية والمعايير السلوكية, تكاد تنحصر في ميدانين اثنين: ميدان المراعي وتنمية الثروة الحيوانية و ميدان الأعمال التجارية, ويضيف أن" اهتمام القرآن بالأعمال التجارية كان أكثر من اهتمامه بأعمال المراعي وتنمية الثروة الحيوانية, وبذكر عدد من آيات القرآن الكريم التي يرى أنها تؤكد أن القرآن الكريم وضع العلاقة بين الله والإنسان موضع العلاقات التجارية, وجعل المعيار في الإيمان والأعمال الصالحة نفس المعيار الذي يكون في الأعمال التجارية من بيع وشراء وما يتبع ذلك من مكسب وخسارة[26].

وفكرة أن العلاقات بين الله والإنسان في القرآن علاقة تجارية ليست بجديدة, فقد أشار مكسيم ردونسون إلى دراسة "توراي" المعنونة" مصطلحات اللاهوت التجارية في القرآن الكريم "الصادرة عام 1892, والتي استقصى فيها توراي الآيات التي استخدمت استعارات تجارية لوصف العلاقة بين الله والإنسان, لكن توراي يصل إلى نتيجة أخرى لوصف هذه الاستعارات التجارية تختلف عما خلص إليه خلف الله, إذ يختتم بقوله: "من الصعب أن يتصور المرء لاهوت أكثر دقة رياضية" ودقة الرياضيات

25- مراد وهبة (محرر) الدين والاقتصاد (القاهرة: دار سينا للنشر، 1985).

26- أحمد محمد خلف الله، النظام الاقتصادي في الإسلام في مراد وهبة (محرر) الدين والاقتصاد (القاهرة: دار سينا للنشر، 1985) ص ص 25-26.

تفترض العقلانية بحسب ردونسون"[27].

ما يلفت النظر هنا؛ أنّ خلف صاحب رسالة الدكتوراه عن الفنّ القصصي في القرآن، التي كلفته الكثير من الهجوم والاتهام بالكفر، والتي يرى فيها أن القصص في القرآن تهدف إلى الاعتبار لا لذكر الحقائق التاريخية وأن المسألة في القصة القرآنية هي بعينها مسائل الصور البيانية من مجاز وتشبيه واستعارة وكناية... إلخ، وأنها من هنا لا توصف لا بتصديق ولا تكذيب، وإنما هو العرض الأدبي الذي يهزّ العاطفة ويستثير الوجدان[28]، وأن مذهب القرآن فيما يتضح من الظواهر السابقة هو بناء القصة القرآنية على عناصر يستمدها من البيئة، أو من العقلية العربية، وأن مصادر القصص القرآني في الغالب هي العقلية العربية[29]، بعد كل ذلك يصرّ هنا على أن القرآن يضع العلاقة بين اللّه والإنسان موضع العلاقة التجارية، دونما التفات إلى الاستعارة التي تتفق مع البيئة العربية التي مثلت التجارة فيها النشاط الاقتصادي الأبرز، وأنّ النبي الكريم قد عمل تاجراً، هذا الموقف من خلف اللّه يمكن النظر إليه إما على أنه تناقض بين رسالته ودراسته هذه، أو أنه قد لحق تصوره عن المجاز في القرآن تحولاً، وتبنى وجهة نظر السلفيين بأن لا مجاز في القرآن وهو شيء مستبعد.

وتنصب التغييرات التي دعا إليها القرآن الإنسان العربي، بحسب خلف اللّه، إلى تحقيقها على القيم الدينية والأخلاقية وعلى المعايير السلوكية التي تصاحب عمليتي الإنتاج والتوزيع، وليس على العمل الاقتصادي بوصفه أداة الإنتاج والتنمية[30].

ويذكر خلف اللّه العديد من الآيات التي يرى أنها تؤكد حضور اللّه في تنمية المراعي والثروة الحيوانية[31]، وبروز حضور الإنسان في ميدان الاقتصادي والتجاري[32]، وهوما يفسر في رأيه أن المزارع يكون في العادة أكثر تديناً من الصانع، ما دام حضور اللّه في عمله الأقوى فعالية[33]، وهذا هو لبّ مقولة العلمنة، التي ترى أنّه بانتقال الإنسان

27- مكسيم ردونسون، الإسلام والرأسمالية، ترجمة نزيه الحكيم (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 4، ص ص 87- 88.

28- محمد أحمد خلف الله، الفن القصصي في القرآن الكريم (القاهرة، دار سينا للنشر، ط 4، 1999)، نسخة إلكترونية، ص 169.

29- المصدر السابق، ص 257.

30- أحمد محمد خلف الله، النظام الاقتصادي في الإسلام، مصدر سابق، ص 27.

31- المصدر السابق، ص 28.

32- المصدر السابق، ص 29.

33- المصدر السابق، ص 28.

باتجاه أنشطة اقتصادية أكثر تقدماً, كالانتقال من الزراعة للصناعة تقل حاجته للدين.

وفي قضية الربا, يقول: إننا أمام نصوص قرآنية صريحة وقطعية الدلالة في أن الربا, أي الاقتراض بفائدة, حرام. وأمام صيغ جديدة كل الجدة في عمليات الاقتراض بفائدة, فقد كانت الصيغة القديمة إنساناً بقرض بفائدة فاحشة وإنساناً يقترض تلبية لضرورات الحياة. أما اليوم فقد تعددت الصيغ واختلفت الأهداف, فالذي يقرض هو المصرف المالي الذي تملكه الدولة, أو تملكه دولة المقترض, أو تملكه شركة مساهمة من المواطنين أو غيرهم. والاقتراض الآن يكون لشخصية اعتبارية: معمل أو مصنع أو شركة من شركات الانتاج. والهدف من كل ذلك هو التنمية الاقتصادية, وهو يؤكد أن النص القرآنيّ لم يكن بصدد هذه الصياغة الجديدة, فالمعيار في قضية الربا, أو الاقتراض من المصارف بفائدة هو الاستغلال أو عدم الاستغلال[34].

وحول جوهر النظام الاقتصادي الإسلامي تأتي مساهمة عبد الحميد الغزالي, أستاذ الاقتصاد والقيادي الإخواني, ليؤكد عدم جدوى النظام الرأسمالي لعدم توافر مقومات النجاح النسبي له في الدول النامية الإسلامية وللضعف النسبي لبعض فروضه على المستوى النظري وزيادة حدة المشكلات الناتجة عن محاولات إصلاحه من الداخل, وللبعد الزمني الطويل المطلوب لتحقيق نتائج إيجابية معقولة, وفق هذا النموذج, لا يعدّ هذا النموذج إطاراً فعالاً لمعالجة المشكلات الهيكلية في هذه الدول[35].

والنموذج الاشتراكي لا جدوى له في نظر عبد الحميد الغزالي ليكون إطاراً مناسباً لمعالجة مشكلات الدول النامية الإسلامية, لفداحة التكاليف الاجتماعية اللازمة لتطبيقه, ولاستحالة الالتزام بعنصر العناصر في تطبيقه[36].

وهكذا, وبيقين تام يتبدى في عباراته يجزم عبد الحميد الغزالي, بعدم جدوى النظامين الرأسمالي والاشتراكي, فيقول: "وبالقطع, ومن خلال التجربة, اتضح أن النظام الرأسمالي, بمتطلباته ومقومات نجاحه, والنظام الاشتراكي بعناصره

34- المصدر السابق، ص 31.

35- عبد الحميد الغزالي: حول جوهر النظام الاقتصادي الإسلامين في: مراد وهبة (محرر) الدين والاقتصاد (القاهرة: دار سنبل للنشر، 1985)، ص 39.

36- المصدر السابق، ص 40.

وظروف قيامه, لا يصلحان كإطار تنفيذي لمعالجة المشكلة الحادة في الدول النامية الإسلامية, ومن ثم يبقى الخيار الوحيد لخروج هذه الدول من إطار التخلف الذي تعيشه بشكل شامل وفعّال, هو الأخذ بالنظام الإسلامي جملة وتفصيلاً, كمعالجة عملية شاملة للمشكلات التي تعاني منها هذه الدول[37].

هذه الندوة تكشف مدى التباين الشديد بين طرفي الحوار الذي جرى, إن كان قد جرى, فكل طرف على يقين تام بمقولاته, ويعدّها نتاج بحث علمي, وهي في نظره الحكمة المقطرة, هذه الثقة المطلقة لا تتيح فرصة للنقاش بشكل عام, وللنقاش العلمي بشكل خاص, وربما يرجع ذلك لاعتبار ساحة الاقتصاد, فكراً وعملاً, ساحة مهمّة جداً للصراع إذ فيها قد يحسم هذا الصراع لصالح طرف إذا نجح في تحقيق الرفاهية للمجتمع. وقد تكون الحدة في الطرح التي دفعت مفكراً كخلف الله للوقوع في تناقض مع رسالته التي عانى من أجلها كثيراً, وتؤدّي بأستاذ للاقتصاد المفترض فيه التحرز في تعميماته كعبد الحميد غزالي يجزم بعدم صلاحية نظامين اقتصادين لتنمية الدول النامية الإسلامية هذه الحدة قد تكون مبررة بالنظر لاحتدام الصراع السياسي في الفترة التي دارت فيها الندوة.

لذلك نعرض لدراستين في مجال اقتصاديات الدين في فترتين أخريين, لنرى هل صار العلم هو محور النقاش أم أن الأيديولوجيا ما تزال لها الصدارة.

إحدى الدراستين كتبت عام 2008, وإن نشرت عام 2012, والثانية كتبت عام 2014؛ أي بعد هزيمة الفريق الذي كان عبد الحميد غزالي من قيادته في الصراع على السلطة على يد فريق يعدّ بعض مفكريه اليساريين والناصريين خلف الله أحد العلامات المهمة في مسارهم الفكري.

والدراستان لكاتب متخصص في الاقتصاد, سواء بالدراسة حيث تخرج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أو العمل في مراكز بحثية وهيئات حكومية معنية بالدراسات الاقتصادية, وهو عبد الخالق فاروق, وله العديد من الدراسات الاقتصادية: الدراسة الأولى عن "اقتصاديات الحج والعمرة"[38]؛ وهي تتناول الأبعاد الاقتصادية لعبادة من العبادات وركن من أركان الإسلام, أما الدراسة الثانية فتتناول "اقتصاديات جماعة الإخوان المسلمين في مصر والعالم"[39].

37- المصدر السابق، ص 41.

38- عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الحج والعمرة: كم ينفق المصريون؟ (القاهرة: مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، 2012).

39- عبد الخالق فاروق، اقتصاديات جماعة الخوان المسلمين في مصر والعالم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2014).

اقتصاديّات الحجّ والعمرة

تقدر دراسة اقتصاديات الحج والعمرة مقدار ما أنفقه المصريون لأدائهما منذ عام 1974 وحتى 2008, ما بين 90 إلى 95 مليار جنيه مصري, أنفق أكثر من نصفها داخل الاقتصاد السعودي[40], وهو ما يزيد على تلك المبالغ التي حولها العاملون المصريون في المملكة العربية السعودية خلال نفس الفترة[41].

وفي حساب إجمالي لنفقات الحج (بمتوسط 80 ألف حاج) والعمرة (بمتوسط 1.5 مليون معتمر) لعام 2008 تقدر الدراسة حجم ما أنفقه المصريون بمبلغ 2584.9 مليون دولار أمريكي, وهو ما يزيد عمّا حوله العمال والمهنيون المصريون إلى ذويهم في مصر, والتي بلغت 959.4 مليون دولار[42], وتشمل تكاليف الحج, وفق الدراسة, تكاليف تأشيرة سفر الحج, وحجاج الشركات السياحية, وحجاج بعثة وزارة الداخلية, وحجاج الجمعيات الأهلية, وتكاليف الهدايا التي يشتريها الحجاج من المملكة العربية السعودية عند عودتهم, وتشمل تكاليف العمرة نفقات السفر والإقامة والطعام والشراب والهدايا ورسوم المغادرة.

وهذه المقارنات بين ما أنفقه المصريون على الحج والعمرة ما بين عامي 1974و 2008, وما حوله المصريون العاملون بالمملكة في الفترة نفسها التي وردت في نهاية الكتاب, يؤكد ما شددت عليه الدراسة في مقدمتها, من أنّ مئات الملايين من الدولارات التي حصل عليها المصريون العاملون في منطقة الخليج والمملكة السعودية, كما تقول الدراسة, قد عاد جزء كبير منها لاقتصاد المملكة في صورة نفقات لزيارات الحج والعمرة, التي قام بها عشرات الملايين من المصريين طوال الحقبة النفطية نفسها (1974- 2008)[43].

يركز أكثر من نصف الدراسة على نشأة المملكة العربية السعودية والعلاقات الاقتصادية بين مصر والسعودية, فيأتي الفصل الأول "نشأة مملكة آل سعود في

40- عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الحج والعمرة: كم ينفق المصريون؟، مصدر سابق، ص 120.

41- المصدر السابق ص 119.

42- المصدر السابق، ص 119.

43- المصدر السابق، ص 12.

شبه الجزيرة العربية" في مبحثين":

الأول يقدم "نبذة تاريخية عن مملكة "آل سعود" والجزيرة العربية, ويناقش المبحث الثاني الموارد الاقتصادية لمملكة "آل سعود". ويتناول الفصل الثاني: "العلاقات الاقتصادية المصرية السعودية فيبدأ بمرحلة العلاقات المشحونة بالتوجس (1933-1970) ثم يعرض لتطور تلك العلاقات, بعد تلك الفترة, مركزاً على مجالات العمالة المصرية وخصائصها وتحويلات العمالة المصرية من المملكة.

أما النصف الثاني من الدراسة؛ فهو عبارة عن الفصل الثالث, وهو الفصل الأخير منها, فيحمل عنوان "كم أنفق المصريون على رحلات الحج والعمرة", ويتناول تأثير الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية على أداء الفريضة عبر مراحل تاريخية مختلفة, مركزاً على الحقبة والصحوة الإسلامية؛ حين "وقعت الفريضة المقدسة في شرك "السوق" و"العولمة"؛ حيث يكشف تتبع التطور والتغير الذي حدث في عمليات ترشيح وقبول الراغبين في الحج والعمرة, خلال الخمسين عاماً الماضية, مقدار التحول المذهل من مفهوم "الخدمة" (service) الدينية, المصحوبة بمنافع اقتصادية لبعض الأطراف هنا وهناك إلى مفهوم "السوق" (Market), بكلّ آلياته القاسية والوحشية في عصر العولمة, بما لم يعد يتلاءم مع جوهر الحج كفريضة دينية واجبة, أو الاعتمار كشعيرة دينية محببة إلى نفوس المسلمين"[44].

كانت فكرة التحول من مفهوم الخدمة إلى مفهوم السوق, مع أنّ الثاني يحوي الأول بالتعريف, تصلح مدخلاً لنقاش أعمق وأجدى لاقتصاديات الحج والعمرة, وهو للأسف ما لم تفعله الدراسة ربما لانشغالها الشديد بـ "آل سعود", وصراعها مع "المملكة السعودية", التي لم تضع طوال صفحات الكتاب كلمة العربية وصفاً لها.

ابتلع السوق, أو كاد, روحانية الحج والعمرة, لم يقتصر الأمر على السلطات والشركات السعودية, وإن كان لها النصيب الأكبر من هذا الابتلاع, فقد ساهمت معها شركات السياحة الدينية في معظم الدول الإسلامية, فأصبح هناك الحج العادي والمميز والسوبر, كأي خدمات سياحية أخرى, فتحولت المبادئ الإسلامية المعروفة, فيما

44- المصدر السابق، ص 82.

يتعلق بهذه العبادة, من "الأجر على قدر المشقة" إلى "الراحة على قدر ما تدفع".

لكن, ثمة استثناء في تجربة ماليزية تتعلق باقتصاديات الحج؛ حيث تبنت الحكومة الماليزية قبل ما يزيد على خمسين عاماً, تحديداً عام 1963, تأسيس صندوق استثماري تحت مسمى صندوق "طابون حاجي" (Tabung Haji), وجاءت فكرة تأسيس الصندوق, حينما تبناها الاقتصادي الماليزي أنكو عزيز, عام 1959, إذ دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربوية تقوم على ادخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج واستثمارها, وقد حظيت المؤسسة بتأييد شيخ الأزهر آنذاك الإمام محمود شلتوت إبان زيارته لماليزيا عام 1962, حيث قال عنها: "إنها خطة مقبولة شرعاً, وسيجني منها المسلمون نفعاً كثيراً", وكان منطلق الفكرة في ذلك الحين مراعاة حال الحجّاج الماليزيين الذين كانوا يستعدون لرحلة الحج, ويدخرون لها سنوات عديدة, ويستدينون ويبيعون جزءاً من ممتلكاتهم لأجل تأمين كلفة رحلة الحج, وتحمّل أعبائها المالية, وبعد عودتهم يحملون على كاهلهم تسديد الديون الباهظة التي تكبدوها جراء تأديتهم لفريضة الحج, وقد بادرت الحكومة الماليزية إلى تبني مشروع الصندوق التكافلي لأجل تخفيف معاناة الراغبين في أداء فريضة الحج والتسهيل عليهم, فأنشأت مؤسسة حكوميّة شبه مستقلّة, أطلقت عليها اسم "طابون حاجي" (أي مؤسسة صندوق الحج باللغة الماليزية), لمساعدة الفقراء والمحتاجين على توفير المال اللازم للذهاب إلى الحج والتيسير على عامة الماليزيين بأداء هذه الفريضة بلا كلفة, وفكرة الصندوق قائمة على أن الأسرة الماليزية, منذ ولادة المولود, تفتح حساب ادخار له في هذه المؤسسة غير الربوية, بمبلغ زهيد وتحافظ على استقطاع أقساطه الشهرية, التي لا تتجاوز دولارين أو ثلاثة شهرياً, وبذلك يؤمن له كلفة نفقات الحج بطريقة تدريجية, ويتم توظيف استثمار الأموال المدخرة لصالح المدخرين وتقسم الأرباح بين المساهمين على أساس المشاركة, وذلك تحقيقاً لفكرة المشروع التي راعت رغبة المسلمين الماليزيين في تحاشي التعامل مع البنوك التقليدية الربوية, وكان هذا الصندوق نواة ومنطلقاً للمصرفية الإسلامية, وقدّم للماليزيين فرصة الاستثمار في "صندوق توفير الحج" ذي الإيداعات المضمونة بنسبة 100% من قبل الحكومة الماليزيّة (مما يضمن عدم خسارة أي قرش من الأموال المستثمرة), وتقوم شخصية مرموقة في البلاد بإدارة الصندوق, والإشراف عليه للتأكد من استخدام أمواله في

استثمارات توافق أحكام الشريعة الإسلاميّة. وكانت النتيجة أن أصبح واحداً من أكثر صناديق الاستثمار نجاحاً في العالم؛ حيث بلغت قيمة استثماراته وأصوله في أنحاء متفرقة من العالم قرابة 56 مليار دولار[45].

اقتصاديّات جماعة الإخوان المسلمين في مصر والعالم

الدراسة الثانية عن "اقتصاديات جماعة الإخوان المسلمين في مصر والعالم"، واستهدفت تتبع الإمبراطورية الاقتصادية لتنظيم الإخوان، ويحسب للدراسة شجاعتها في تناول هذا الموضوع المهم رغم ندرة البيانات وحساسية الموضوع على المستوى السياسي والشخصي؛ حيث إنّ الكاتب لا يخفي خصومته، وربما عدواته لجماعة الإخوان المسلمين الواضحة، التي تظهر مع إهداء الكتاب؛ حيث يقول: "إلى كلّ ضحايا تنظيم الإخوان من الشباب والكهول الذين انخدعوا بشعاراتهم ودعايتهم لعقود طويلة فاستفاق بعضهم، وما يزال كثيرون منهم في طيّ الخديعة والنسيان"[46]، لكنّ المؤلف يؤكد، في آخر فقرة من الكتاب، أنّه "لم يكن دافعنا في هذا العمل الرغبة في التفشي (كما في الأصل وربما يقصد التشفي)، أو الانتقام، بقدر ما كان محركه المعرفة والبحث العلمي في حقل معرفي غامض ومثير، لكنه على أية حال مفيد، إنه أحد معارك العقل ضد التجهيل، والمدنية ضد الإرهاب والعنف، والحق ضد الباطل المغلف بغلالة غش الدين والتدين، إنها باختصار إضاءة شمعة في طريق ما زال معتماً وعاتماً"[47].

ومما يلفت النظر في هيكل الكتاب؛ أنه على الرغم من ندرة البيانات لطبيعة الجماعة السرية، وأنه ليس من المتوقع من جماعة الإخوان المسلمين أن تتيح بيانات ومعلومات تتعلق بأنشطتها الاقتصادية طوعاً، أو أن يعتمد المؤلف على بيانات وتحريات الجهات الأمنية، وهو الذي أخذ بحذر من " كتاب اعتمد على تقارير الأمن المصري والقضايا المعروضة على القضاء المصري في قضايا الإرهاب في التسعينيات، لصحفي على صلة بأجهزة الأمن المصرية"، وهو يعني عبد القادر شهيب، في كتابه "ممولو الإرهاب"، الصادر عن دار الهلال 1994[48]، على الرغم من

45- صندوق الحج الوقفي، ماليزيا نموذجاً، متاح على الرابط http://www.yallaasia.com

46- عبد الخالق فاروق، اقتصاديات جماعة الإخوان المسلمين في مصر والعالم، مرجع سابق، ص 9.

47- المصدر السابق، ص 230.

48- المصدر السابق.

ذلك فإن الملحق الوثائقي الكتاب يبلغ تسعين صفحة, ويمثل 36.4% من مجمل صفحات الكتاب[49]. هذا التناقض يفسره أنه لا علاقة لمعظم مكونات الملحق الإحصائي بموضوع الكتاب؛ فما علاقة عدد كل المساجد الموجودة بألمانيا والولايات المتحدة باقتصاديات الإخوان المسلمين؟ وقد احتلّ هذا البيان خمسة وأربعين صفحة, مرة أخرى عدد المساجد بالإطلاق, لا المساجد التي يديرها المنضمون للجماعة في هذين البلدين. أما قرار اتهام ضدّ أعضاء التنظيم عام 1995 أمام القضاء العسكري, وقرار رئيس الجمهورية رقم 2 لسنة 1995, بإحالة القضية رقم 732 لسنة 1995 إلى القضاء العسكري (14 صفحة), فلا علاقة له بموضوع الكتاب, إلا ورود سطر يتهم 48 متهماً بتوفير التمويل المادي لتحقيق غرض الجماعة, المتمثل في تقديم الدعم المادي لبعض أسر المحكوم عليهم في قضايا التطرف الديني, لكسب مؤازرتهم وانضمامهم إلى الجماعة فيما تدعو إليه, على النحو الوارد بالتحقيقات التي أجراها نائب المدعي العام العسكري[50]. أما باقي الملحق؛ فهو بيان بأسماء الجمعيات الأهلية ذات الصلة الوثيقة بالجماعة, التي جمّدت السلطات المصرية أموالها, مأخوذ من إحدى الصحف اليومية, ونص الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية[51].

تشير دراسة "اقتصاديات الإخوان المسلمين في مصر والعالم", إلى أنّ بعداً لم يحظ بالدراسة من جانب العاملين في حقل الدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية, وهو التنظيم الدولي لحركة الإخوان المسلمين, باعتباره تنظيماً أممياً مشابهاً لتلك التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين, فيما سمِّي "الأممية الشيوعية"[52], ويقارن الكاتب بين التنظيم وجماعات الجريمة المنظمة[53]؛ لأنّ "بعض الوقائع قد أكدت تورط بعض العناصر والقيادات الإخوانية, وفي الجماعات

49- انظر المصدر السابق ص ص 261- 305.

50- انظر المصدر السابق ص ص 260-246.

51- انظر المصدر السابق، ص ص 237-245، ص ص 307- 323.

52- المصدر السابق، ص 12.

53- انظر المصدر السابق، الفصل الثالث: النشاط الاقتصادي للإخوان وأساليب الجريمة المنظمة، ص ص 175- 189.

الإسمية الأخرى في جرائم مالية وأخلاقية متعددة"[54]. هذا التعميم الذي يحمي نفسه باستخدام كلمة بعض مرتين، يتراجع خطوة أخرى، ليشير في هامش إحدى الصفحات إلى أن" تبين في بعض الوقائع والقضايا تورط بعض أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين أو الجماعة الإسلامية في مصر في جرائم تجارة المخدرات وتزييف العملات الأجنبية والمحلية"[55] فلا وجود هنا "للقيادات" وللجماعات، إنما هي جماعة واحدة هي الجماعة الإسلامية.

أهم ما تتناوله الدراسة؛ آليات العمل الاقتصادي الإخواني، من اشتراكات الأعضاء والتبرعات وأموال الزكاة، وأرباح المشروعات والشركات المملوكة للتنظيم، ويضيف إلى هذه المصادر أموال حركة الإغاثة الإسلامية الدولية، وأموال الجهاد الأفغاني، ويخلص للقول إنّ حصيلة الإيرادات المجمعة سنوياً لتنظيم الإخوان المسلمين في مصر، لا تقلّ عن 8292 مليون جنيه، بعد أن استبعد حصيلة ما يسمى الجهاد الأفغاني، وهو ما قاله صراحة، في الجدول رقم 10[56]، كما استبعد أيضاً أموال الإغاثة الإسلامية، وهو ما لم يصرح به كما فعل مع أموال الجهاد الأفغاني.

تعطي ندرة البيانات الفرصة وبعض الحق للباحث في وضع بعض الافتراضات، بشرط ألا تكون متناقضة للوصول لصورة أقرب للدقة عن الإيرادات المتوقعة لجماعة كالإخوان، وأحد الملامح الجيدة في الدراسة؛ هي استخدامها لأسلوب السيناريوهات الذي اعتمدته كمنهج لها، وطبقاً لهذا الأسلوب؛ فهناك ثلاثة احتمالات لتقدير الاشتراكات أعضاء جماعة الإخوان والطاقة التبرعية لأعضائها وأنصارها، في السيناريو الأول المنخفض: تبلغ الاشتراكات 87 مليون جنيه، وتصل التبرعات 70 مليون جنيه. وفي السيناريو المتوسط: الاشتراكات 150 مليون جنيه والتبرعات 166.3 مليون جنيه، وفي السيناريو الثالث المرتفع: لاشتراكات 187.5 مليون جنيه والتبرعات 603.8 مليون جنيه، ثم يتم أخذ متوسط هذه السيناريوهات الثلاثة.

لا يقتصر التناقض على التفاوت الكبير في أعداد أعضاء التنظيم التي تراوحت،

54- المصدر السابق، ص 175.
55- المصدر السابق، ص 184.
56- الصدر السابق، ص 171.

بحسب الكتاب, ما بين 250 ألف عضو في منتصف الثمانينيات, إلى 500 ألف عضو في مطلع الألفية الثالثة, إلى ما بين 500 ألف عضو إلى 750 ألف عضو (الكاتب هنا لم يحدد فترة زمنية) بمختلف درجات العضوية, وفق مصادر يصفها بالموثقة (ربما لأنهم قيادات إخوانية سابقاً), وهم: د. كمال الهلباوي, ومختار نوح, وعبد المنعم أبو الفتوح, و ثروت الخرباوي[57]؛ التي اعتمدتها الدراسة في تقدير حجم الاشتراكات المسددة والتي تقول الدراسة إنّها تتراوح ما بين 200 ألف إلى 250 ألف اشتراك شهري, بل هناك تناقض أساسي بين ما تؤكد عليه الدراسة من أنّ "الطاقة التمويلية لأعضاء ومؤيدي هذا التنظيم أكبر من الطاقة العادية للأسر المصرية, خصوصاً أنّ كثيرين من مؤيدي الجماعة, يعملون في الدول الخليجية والدول الأوروبية"[58], وما أشارت إليه من أنّ "معظم الدراسات تؤكد أنّ الجسم الرئيس للتنظيم يأتي من أبناء الطبقات الدنيا, خصوصاً من الريف والصعيد, الأكثر حرماناً من التنمية والخدمات وفرص العمل, يليها أبناء الطبقة الوسطى خصوصاً المهنيين, الذين سيلعبون دور الكادر الوسيط, والقيادة المناطقية في التنظيم لسنوات طويلة, ومن هنا فإن الطاقة التمويلية والتبرعات لغالبية أعضاء التنظيم بدرجاتهم الأربعة المعروفة (محب- متعاطف – عضو- مجاهد) محدودة وقاصرة على مناسبة معينة"[59].

إن مشكلة ندرة البيانات, ودرجة صدقيتها وموثقيتها, أحد أكبر الصعوبات التي تواجه مثل هذه الدراسات التي تتعامل مع اقتصاديات تنظيمات ذات صبغة دينية, سواء تعلق ذلك بعدد الأعضاء, أو الإيرادات الناتجة عن التبرعات والاشتراكات, وباقي مصادر دخلها مما تمارسه من أنشطة تجارية, وهذه الندرة تسوغ وضع افتراضات معقولة, وليست مبرراً لوضع افتراضات متناقضة, وقد تبرر هذه الندرة الأخذ بحذر من مصادر وثيقة الصلة بجهات الأمن, لكنّها لا تبرر الأخذ بغير حذر من كتاب لضابط شرطة سابق "نبيل شرف الدين"[60], وهو ما فعله كتاب "اقتصاديات جماعة الإخوان

57- انظر المصدر السابق، ص100، ص 118.

58- المصدر السابق، ص 108.

59- المصدر السابق، ص104.

60- انظر المصدر السابق؛ حيث أخذ الكاتب من كتاب نبيل شرف الدين، نبيل شرف الدين، أمراء ومواطنون... رصد لظاهرة الإسلام الحركي خلال عقد التسعينيات، القاهرة، مكتبة مدبولي 1989.

المسلمين في مصر والعالم" .

أزمة الاقتصاد الإسلاميّ

واجه المفكرون المسلمون تحدياً مزدوجاً في خشيتهم مما تفعله الرأسمالية بمجتمعاتهم وقيمهم, فمن جانب رؤاهم لمجتمعاتهم وللتماسك الاجتماعي والنفع العام تشكلت تحت تأثير تصورهم للعالم الذي حولته التوسعات الرأسمالية, وتنظيم العمل البشري, وحساب النفع الاجتماعي. فحاولوا التعامل مع كل ذلك من خلال صياغة نظام إسلامي ذو طابع خاص, لكن منطق تفكيرهم, كان عرضة في غالب الأحيان للتأثر بما كانوا يحاولون انتقاده فتلون تفسيرهم للالتزامات الإسلامية, وأحياناً تشكلت بالتصورات الهيكلية نفسها لمنطق الرأسمالية التي سعوا لانتقادها فبدت البدائل التي طرحوها أقل من أن تكون بدائل جذرية؛ بل بدت وكأنها مشروعات تتسابق مع الرأسمالية في نفس المجال والميدان, ومن ثم يحكم عليها بنفس معايير الرأسمالية[61].

يعاني الاقتصاد الإسلامي من أزمة معرفية وعملية, فأدبياته تحفل بالمثالية المجردة وغير المتبلورة[٦٢], وفي حين يؤكد سمير أمين أنه لا يوجد اقتصاد سياسي (التعبير الذي يفضله عندما يقصد علم الاقتصاد) إسلامي, لا في الحاضر ولا الماضي ولا المستقبل, لأنّه من العسير تأكيد علاقة أحادية الجهة بين الإسلام من جهة, والإقطاعي أو الرأسمالية أو الاشتراكية من الجهة الأخرى, مثله مثل المسيحية فكلاهما يستطيع التكيف إلى حد كبير لمقتضيات نظم مختلفة[٦٣].

يرى البعض أنّه على ارض الواقع, لا يوجد اليوم اقتصاد إسلامي بقدر ما توجد أخلاقيات إسلامية في الاقتصاد؛ فهماك خطوط عريضة لفلسفة عامة تحمل في طياتها مبادئ كلية مثل فريضة الزكاة وتحريم الربا والاكتناز, وأهداف عامة كالعدل والتكافل الاجتماعي ومراعاة المصلحة العامة, وتميز إيزابيل شابليار بين الأخلاقيات

61- Charles Tripp (2010)Islam and the Moral Economy :The Challenge of Capitalism, New York Cambridge University Press,p8

62- عبد العظيم جلال ابو زيد، الأزمة المعرفية للاقتصاد الإسلامي: مشكلة التطبيق، جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 26، ع 1، ص ص 75- 103، 2013.

63- سمير أمين، أزمة المجتمع العربي (القاهرة: دار سينا للنشر، 1985)، ص 99.

والأخلاق؛ فهي تربط بين الأخلاقيات (ethics), والتمويل الإسلامي؛ أي الممارسات الفعلية سواء على المستوى البناء المؤسسي, أو عرض الخدمات والمنتجات المالية, أما مفهوم الأخلاق فتربطه بالقيم والتعاليم الواردة في الكتاب والسنّة, أو المستنبطة منهما من خلال التتبع والاستقراء[64], وهي ترى أنّ التمويل الإسمي لا يعيد النظر في التمويل التقليدي, ويمكن له التكيف مع السياسات النقدية التقليدية, وأن يندمج في العولمة المالية من خلال بعض التعديلات التي تزيل معدل الفائدة كأداة[65].

وهكذا؛ فإنّ منتهى التمويل الإسلامي كأحد التطبيقات العملية للاقتصاد الإسلامي؛ هو الاندماج في العولمة الاقتصادية لا تقديم بديل لها أو تحديها, لقد واجه المفكرون المسلمون تحدياً في خشيتهم مما تفعله الرأسمالية بمجتمعاتهم وقيمهم. فإن رؤاهم لمجتمعاتهم وللتماسك الاجتماعي والنفع العام, تشكلت تحت تأثير تصورهم للعالم الذي حولته التوسعات الرأسمالية, وتنظيم العمل البشري, وحساب النفع الاجتماعي. فحاولوا التعامل مع كل ذلك من خلال صياغة نظام إسلامي ذي طابع خاص, لكن منطق تفكيرهم كان عرضة في غالب الأحيان للتأثر بما كانوا يحاولون انتقاده, فتلون تفسيرهم للالتزامات الإسلامية, وأحياناً تشكلت بنفس التصورات الهيكلية لمنطق الرأسمالية التي سعوا لانتقادها, فبدت البدائل التي طرحوها أقل من أن تكون بدائل جذرية؛ بل بدت وكأنها مشروعات تتسابق مع الرأسمالية, في نفس المجال والميدان, ومن ثم يحكم عليها بنفس معايير الرأسمالية[66].

وثمة رؤية أخرى؛ مفادها أن المطلوب ليس نظرية للاقتصاد الإسلامي, بل نظرية إسلامية للاقتصاد, الأمر هنا لا يتعلق بمجرد "دلالات لفظية", على ما يقول به عالم الاقتصاد الباكستاني "فهيم خان"؛ بل يكتسي صبغة خاصة في التنظير للاقتصاد الإسلامي, والمقصود بالنظرية الإسلامية للاقتصاد؛ اقتراب إسلامي لفهم وتحليلي

64- عبد الزارق سعيد بلعباس، مراجعة كتاب: (Isabelle Chapellière,Ethique et Finanace en Islam).
مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي، م 26 ع1: ص ص 93-110، 1320

65- المصدر السابق، ص 99.

66- Charles Tripp (2010)Islam and the Moral Economy :The Challenge of Capitalism, New York Cambridge University Press,p8

وتنظير السلوك الاقتصادي للإنسان[67].

ويلفت خان النظر إلى أنّ المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي حصروا دراساتهم في إطار الاقتصاد الكلاسيكي الجديد, وهو الإطار الذي تزايد اعتراف علماء الاقتصاد بأنّه غير كاف لتفسير السلوك الاقتصادي للإنسان. ويضيف خان؛ أنّ علماء الاقتصاد الإسلامي أهملوا, إلا فيما ندر, جوانب موضوعية لا معيارية من أبعاد السلوك الإنساني, وهو يعدّ الإسراف والتبذير سلوكاً موضوعياً تجب دراسته بصفته هذه[68].

ويدعو خان إلى التخلي عن إطار التحليل الاقتصادي, المستمد من الرياضيات والفيزياء؛ لأنه لا يرتبط بأي مظهر من مظاهر السلوك الاجتماعي للإنسان, وتعود إلى الاعتماد على منهج مرتبط بعلم الأحياء: لأنه مرتبط بدراسة الحياة على عكس الفيزياء التي تدرس الجانب الجامد للأجسام[69].

ويشير أحد المتخصّصين الألمان في الاقتصاد إلى أنّ النظام المالي الإسلامي حقق انتشاراً معتبراً في الكثير من البلدان الإسلامية, ونال الاعتراف في العديد من الدول الأخرى, بما فيها بعض الدول الأوربية, باعتباره بديلاً محتملاً للنظام المالي التقليدي, إلا أن الملاحظ هو أن تصورات الجمهور بشأن النظام المالي الإسلامي, غالباً ما تنطلق من تصورات مثالية, تنم عن وجود سوء تقدير للحقيقة مما يسهم في إنشاء تقييمات زائفة, فالتقدم الحاصل في النظام المالي الإسلامي, غالباً ما يتم تقييمه انطلاقاً من معايير غير مناسبة[70].

وقد وقع المفكرون المسلمون بين شقّي رحى, الشيوعية والرأسمالية, كنظامين اقتصادين لهما آثارهما الاجتماعية والسياسية؛ فقد كان المفكرون المسلمون الذين

67- Fahim Khan, Theorizing Islamic Economics: Search for a Framework for Islamic Economic Analysis, JKAU: Islamic Econ., Vol. 26 No. 1, pp: 209-242 (2013 A.D./1434 A.H.)

68- Ibid.,pp 210-211

69- Ibid.,pp 219-220

70- فولكر نينهاوس، الاقتصاد المالي الإسلامي، تطلعات مثالية وتقييمات زائفة ونجاحات بينة، مجلة "فكر وفنّ" متاح على الرابط:
http://www.goethe.de/ges/phi/prj/ffs/the/104/ar15051186.htm

يشعرون بالقلق إزاء آثار الرأسمالية على المجتمع الإسلامي، مهمومين ليس فقط بفقدان التماسك الاجتماعي، لكن أيضاً بفقدان الاستقلالية والتخفف من الهوية، ورؤوا مجتمعاتهم تتآكل بفعل الفردية والأنانية الأخلاقية، والسلوك الموجه لتحقيق الربح والتسليع. وكان هذا القلق يتعلق جزئيًا بشأن ـتأثير الرأسمالية العميق على الثقافة والإطار المعياري الذي كانت المؤسسات والممارسات الرأسمالية تخوض وتسبح فيه، وجزء آخر من هذا القلق تعلق بالخوف من القوة التحويلية للمجتمع التجاري المزدهر، والعداوات التي نشبت نتيجة لهذا الازدهار[71].

وساد نقد الشيوعية، نقيض الرأسمالية، في عديد من الكتابات في محاولة لبناء بناء بديل إسلامي متميز في وجه الشيوعية التي بدت حينئذ حلّاً لمساوئ الرأسمالية، التي ضجت منها المجتمعات العربية والإسلامية، ولعل هذا ما ألمح إليه الشيخ الغزالي، عندما كتب يقول" الشيوعية عدو واقف على أبواب البلاد يتربص والرأسمالية عدو داخل الحدود يعربد ويغتال"[72]، وربما يذهب أبعد مما قد يفهم من أن الرأسمالية أشد مكراً من الشيوعية، إلّا أنّ الرأسمالية تجعل البلاد فريسة سهلة للشيوعية[73].

وهذا الخوف من الشيوعية قد يفسر تخصيص محمد باقر الصدر ما يقارب 200 صفحة في كتابه "اقتصادنا"؛ لتناول الشيوعية ونقدها، بينما خصص أربعين صفحة فقط للرأسمالية ونقدها[74]، وهو ما يبدو منطقياً في ظل الخوف من جذب الأحزاب الماركسية في العراق للشباب؛ حيث نُشر الكتاب للمرة الأولى في بيروت عام 1960.

وفي ختام هذا الجزء من الدراسة، يمكن القول: إنّ تخصص اقتصاديات الدين في العالم العربي ما تزال خطاه ملموسة، وما كتب فيه، على جودة بعضه، خاصة كتابات الاقتصاديين المسلمين من غير العرب بالإنجليزية، هو في مرحلة البذور وما تزال أمامه تحديات كبيرة لينضج، ويبتكر حلولاً لإشكالية الموضوعية أو الحد من التحيز الإيديولوجي، فليس من المأمول أو حتى الممكن الوصل إلى الموضوعية الكاملة

71- Charles Tripp,Opp.,Cit.,P 97.

72- محمد الغزالي، الإسلام المفترى عليه بين الشيوعين والرأسماليين (القاهرة: دار نهضة مصر، ط 6، 2005) ص 20.

73- Charles Tripp,Opp.,Cit.,P 97.

74- انظر: محمد باقر الصدر، اقتصادنا (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ط 20، 1987) الشيوعية من ص ص235-35، والرأسمالية ص ص 276-236.

في هذا المجال, كل ما يمكن الطموح إليه هو الإفصاح عن التحيز ومحاولة الحدّ منه.

والتحدي الآخر؛ الذي يواجه اقتصاديات الدين في العالم العربي, هو مشكلة البيانات؛ حيث يواجه الباحثون صعوبات جمة متنوعة في الحصول على البيانات من الأجهزة الحكومية, كغيرهم من الباحثين في مجالات مختلفة, فضلاً عن قضية جودة ما يتوفر من تلك البيانات وعدم تناقضها, يضاف إلى تلك الصعوبات ندرة البيانات عن المؤسسات والجماعات الدينية, وفي بعض الحالات النظر لمن يطلبها بعين الريبة والتفتيش في النوايا, بل والردود العنيفة من تلك المؤسسات والجماعات على من يطلب من الباحثين الاطلاع على بيانات تتعلق بالزكاة أو الصدقات أو النذور أو التبرعات أو العشور.

الحالة المصريّة... من الانفتاح إلى إسلام السّوق

بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادي عملياً في مصر عام 1974, بعد حرب أكتوبر 1973, في فترة حكم الرئيس محمد أنور السادات, فتغير التوجه الاقتصادي لمصر من الاشتراكية إلى الرأسمالية والاقتصاد الحر. وشهدت تلك الفترة نمو رؤوس الأموال الصغيرة التي كانت موجودة في ظل النظام الاشتراكي وتحولت لرؤوس أموال كبيرة وظهرت طبقة ثرية جديدة في مصر.

وقد دخلت مصر منذ إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي, مرحلة جديدة تميزت بسياسة الباب المفتوح بتحرير التجارة وتخفيف القيود على حيازة وتبادل العملات الأجنبية لجذب استثمارات رأس المال العربي والأجنبي, وتشجيع القطاع الخاص المصري, لزيادة مساهمته في الاقتصاد, كما قالت ورقة أكتوبر التي أصدرها الرئيس السادات, في نيسان (أبريل) عام 1974, وعلى المستوى السياسي؛ تميزت تلك الفترة بعلاقات وثيقة بالولايات المتحدة[75].

ويميل عدد كبير من الدراسات إلى تقييم شديد السلبية لتجربة الانفتاح, وتعزو إليها التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته مصر في تلك الفترة, ومن الطبيعي أن يأتي معظم أصحاب هذه الدراسات من الاقتصاديين من خلفية اشتراكية وناصرية.

في نظر تلك الدراسات؛ سياسة الانفتاح الاقتصادي "تقلص الوزن النسبي للقطاع

75- إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2007).

العام وتتخلى بموجبها الدولة تدريجياً عن وظيفتها التنموية, اقتصادياً واجتماعياً, كما تؤدي إلى إطلاق العنان لقوى السوق, دون ضوابط حقيقية, وتوسيع دور القطاع الخاص ليصبح القوة القائدة للاقتصاد. وقد أدّت السياسة إلى تصفية الإرث التنموي الذي أوجدته ثورة يوليو وقائدها عبد الناصر, الذي قام على التصنيع والعدالة الاجتماعية, وحلت محل التجربة التنموية لثورة يوليو وعبد الناصر, تجربة قائمة على التبعية للنظام الرأسمالي العالمي, وعلى استبدال التصنيع بقطاعات مدرة للدخل السريع في بعض المجالات الخدمية, واستئثار الأقلية الاجتماعية الممثلة لشريحة من القطاع الخاص الكبير بشطر غالب من الدخل القومي"[76].

وعل عكس تلك الدراسات الشائعة, هناك وجهة نظر نقدية ترى أن جذور سياسة الانفتاح غرست خلال الحقبة الناصرية في ستينيات القرن العشرين؛ حيث ترى أنّ السياسات الاقتصادية التي لجأت إليه ثورة يوليو مع بداية الستينيات, وتحديداً خلال الفترة 1961 و1964, وتمثلت في التأميمات, وشملت العديد من الشركات المالية والتجارية والصناعية, التي تكوّن منها بعد تأميمها القطاع العام, كانت هذه السياسات هي السند القوي لسلطة السادات الجديدة وأنصارها فيما قامت به من تحولات[77].

فالقيادات التي تولت قيادة القطاع العام, هم: "الرأسماليون, البيروقراطيون, والموثوق فيهم حتى وإن لم يكن مشهوداً لهم بالكفاءة, فأداروه بعقلية رأسمالية متخلفة, بل إنهم أداروه في حالات كثيرة لصالح القطاع الخاص وعملوا على تخريبه واستنزافه من الداخل"[78].

شهدت الفترة التي تلت سياسة الانفتاح ظواهر اقتصادية مرضية؛ كانتشار تجارة المخدرات والعملة, وقضايا فساد في معظم القطاعات الاقتصادية, فيما عرف

76- محمد عبد الشفيع عيسى، دور القطاعين العام والخاص في ظل ثورة 23 يوليو، وتطور البنية والمنهجية التخطيطية في الوضع الراهن، متاح على الرابط elw3yalarabi.org/kader/index.php?app=core&module=attach..

77- بدر، عقل، توظيف الفساد، (القاهرة: الدار الغربية، 1988)، ص 39.

78- إبراهيم العيسوي، الانفتاح الاقتصادي: الجذور والحصاد والمستقبل، ص 76.

بالقطط السمان, وأثرت شخصيات قريبة من السلطة, وفيما بعد وخلال فترة حكم الرئيس الأسبق مبارك, حدث ما سمِّى "زواج السلطة بالثورة", حين تولى رجال أعمال قيادة الحزب الوطني الحاكم من خلال لجنة السياسات وإحاطتهم بجمال مبارك, سعياً لتوريثه السلطة, فتولى بعضهم بعض وزارات المجموعة الاقتصادية.

وقد شهدت مصر, منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين, ظاهرة شركات توظيف الأموال, ومن أسباب نشأة هذه الشركات في مصر, والتي ترجع بصفة أساسية إلى ظاهرة المرض الهولندي أو الثراء النقدي, الذي حدث من مصادر مؤقتة متقلِّبة, على رأسها البترول, كذلك ترجع لانخفاض العائد في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة, والنقدية (التقليدية والإسلامية على حدٍّ سواء) بصفة خاصة, فضلاً عن عدم واقعيتها ومسايرتها لمعدَّلات التضخُّم السائدة.

وقد شاركت في هذه الظاهرة واستفادت منها مجموعة من الرأسمالية الطفيلية, التي بدأت عملها في تجارة العملة مثل: الإخوة الريان, وأشرف السعد, وغيرهم, وبعض الشخصيات الدينية الشهيرة كالشعراوي, الذين استغلت شركات الأموال سمعتهم, وأبرزت مباركتهم لأنشطتها في إعلانات تلفزيونية وصحفية لجذب أموال المودعين, كما شارك فيها عدد من الصحفيين الذين روجوا لشركات توظيف الأموال؛ كأنيس منصور, ويأتي على قمة المشاركين والمستفيدين من تلك الشركات, عدد من الوزراء؛ كالنبوي إسماعيل وزير الداخلية في تلك الفترة, وقد ضمت كشوف البركة التي كشف عنها أثناء تداول الظاهرة أثناء الحملة الإعلامية المصاحبة لنهاية هذه الظاهرة عدد من كبار المسئولين والصحفيين.

ومهما يكن من أمر؛ "فإن الأخطار الاجتماعية لشركات توظيف الأموال أكبر من الأخطار والخسائر الاقتصادية, على فداحتها, لم يكن أعظم ما أصاب مصر من "شركات توظيف الأموال", هو الفلوس التي ضاعت, أو الخراب الذي أصاب صغار المودعين, أو الثروات التي تم تهريبها للخارج: إنما أخطر ما أصاب مصر هو الزلزال الذي هدم أعزّ قيمها الاجتماعية, التي عاشت بها على امتداد عصور التاريخ: قيم العمل والشرف

والتقوى: قيمة العمل التي بنت مصر تاريخاً بها, وأقامت الأهرام والقناطر والسد العالي, حلت مكانها قيمة الكسل والعيش على الريع, قيمة الشرف التي كان يلتزم بها رجل الدولة, ويعتبرها رصيده الباقي لأولاده وأحفاده.. أزاحتها قيمة جديدة اسمها "المكسب", وأصبح الأولاد والأحفاد يطالبون أباهم أن يترك لهم فلوساً لا نياشين.

قيمة التقوى: التي كان الناس يستمدونها من فقهائهم, ويلتزمون بها اقتداء بهم, فدت سمعتها وجلالها, وأصبح الشرع والدين بالنسبة إلى عامة الناس شيئاً يخضع للظروف والمصالح"[79]:

وقد تضافرت عدة ظروف أدت إلى ظهور ما أسماه الباحث الفرنسي باتريك هانى "إسلام السوق", ويقصد به "الربط بين أنماط مُعيّنة من التديّن الإسلامي والأسس الفلسفية للسوق (مثل: النزعة الفردية, الانفتاح وأولوية الشأن الخاص على العام) والتخلّي عن السرديات الأيدولوجية الكُبرى"[80], وإعادة النظر في فكرة شمولية الإسلام؛ ليظهر التدين الورع الذي لا يولي لمسألة الدولة والثقافة المرتبطة بالطبقة الاجتماعية اهتماماً, إسلام السوق هو حافز للانفتاح على العالم على حساب الهوية, وهو حالة منتشرة بين أطياف التوجه الإسلامي من الإخوان للسلفية للصوفية والدعاة الجدد وأصحاب المشاريع الرأسمالية بطابع إسلامي.[81]

في إسلام السوق, السوق هو السيد وليس مجرد ساحة؛ فهو يفرض قوانينه على أطياف التوجه الإسلامي, فيجبرهم على تكييف عرضهم لاحتياجات وطلب "الزبائن", فيحدث تكييف للعرض الديني مع التوقعات المحتملة للجمهور, فيكون الناتج ذوبان العرض في تيار محافظ وعلمنة للسلع الثقافية التي يفترض أنها تستهدف التعبير عن الهوية الإسلامية»[٨٢].

يخضع لهذا الأمر كثير من السلع المرتبطة بالدين, بشكل أو بآخر؛ كالحجاب, وسوق الدعاة الجدد الذين ساعدوا في تقبل الكثيرين لفكرة لاهوت النجاح, أي التصالح مع

79- صلاح حافظ، مقدمة كتاب الاختراق: قصة شركات توظيف الأموال لعبد القادر شهيب، القاهرة: دار سينا لننشر، 1989، ص 11.

80- باتريك هايني، إسلام السوف، ترجمة: عومرية سلطان (القاهرة: دار مدارت، 2013)، ص 26.

81- المرجع السابق، ص 25.

82- المرجع السابق، ص 85.

مفاهيم الثروة والنقود[٨٣]، وساهمت في ذلك أيضاً كتب مساعدة الذات المعروف بكتب التنمية البشرية الذاتية.

فقد تزايد تأثير كتب مساعدة الذات المعروفة بكتب التنمية البشرية في مصر، بداية من تسعينيات القرن العشرين، واتسعت بشكل هائل مع بداية الألفية الثالثة، وهو ما يمثل تعبيراً ثقافياً جدياً عن التكيف مع الرأسمالية، كما يضيف إلى مزيج الأفكار والممارسات الحديثة التي تكتسي شرعية بارتباطها بالتراث، لكن هذه الأفكار والممارسات التي تروج لها كتب التنمية الذاتية ليست بحال تراثية؛ فهي في أسلوبها ومحتواها تعبر عن قيم الفردية والليبرالية الجديدة وفهماً للذات، فالأفراد طبقاً لتلك القيم مسؤولون عن حياتهم الشخصية وحالتهم الاقتصادية والانفعالية والذهنية، وهذا النوع من الكتابات قائم على أفكار حداثية عن الذات وتشكلها، وهي تطمس الحدود بين الدين وعلم النفس، وتثمن استكشاف الذات وتحققها، وهنا يجب الالتفات إلى أن الرسالة الكامنة في كتب التنمية الذاتية لا تتمثل في تمجيد الفرد؛ بل في تقديس الذات والخيارات الحياتية الذاتية المتسقة مع القيم الرأسمالية، وتتناقض مع الاتجاهات التقليدية المصرية والإسلامية نحو الأسرة والمجتمع، ومن ثم فإنّ كتب التنمية الذاتية لا تعتمد على التراث الإسلامي كمصدر للشرعية، ولكنها توقع التراث في شرك خطابات وممارسات حديثة، تسهل بروز طرق فهم مختلفة لمعنى أن يكون المرء مسلماً[84].

نحو أجندة بحثيّة لاقتصاديّات الدّين

بعد رصد عدد من الدراسات الغربية والعربية في مجال اقتصاديات الدين، أو على حدود هذا التخصص، خصوصاً في الحالة العربية، وهي على ما ذكِر تبدو في مراحلها الأولية، ولم تنضج بعد، يمكن تقديم مقترحات يمكن أن تكون نواة مشروعات بحثية في مجال اقتصاديات الدين في العالمين العربي والإسلامي:

83- المرجع السابق، ص 119.

84- Jeffrey t. Kenney, Selling success, Nurturing The Self: Self Help Literature, Capitalism Values, and The Sacralization of Subjective Life in Egypt, International Journal of Middle East studies, Vol. 47(2015) p665.

أولاً: في مجال الاقتصاد الكلّيّ للدّين

- البحث في تحديد طبيعة المشكلة الاقتصادية؛ هل هي ندرة الموارد في تلبية الحاجات مهما كانت أم في ندرة المستخدم منها في تلبية الحاجات التي يعتبرها دين ما, وهنا في حالتنا نقصد الإسلام والمسيحية, حاجات منضبطة بأحكامه وقيمه ومبادئه ومقاصده؟

- البحث في الغاية من النشاط الاقتصادي: هل هو تحقيق المنفعة وفي أقصاها اللذة بالاستهلاك وإشباع الاحتياجات, أم تلبية الاحتياجات مع الحفاظ على توازن البيئة في إطار ما تطرحه ثلاث صيغ حديثة؟ وهي الاقتصاد الأخضر المتعلق بالتنمية المستدامة, وحقّ الأجيال المقبلة في الموارد التي يسيء السوق الرأسمالي الآن, والاقتصاد الأزرق الذي يختص باقتصاديات الدول المطلة على البحار, وحسن استخدام الموارد البحرية والاقتصاد التشاركي, وهذا الأخير مغري للبعض, بالتبني بسبب اسمه فينسب للإسلام توافقه معه فيقول "إن الفكرة الأساسية, التي يقوم عليها الاقتصاد التشاركي (Sharing Economy) , المتزايد الانتشار حالياً, لا تصنف بني البشر إلى مستهلكين ومنتجين, بل تجعل من الصنفين صنفاً واحداً, تطلق عليه اسم المنتج ــ المستهلك. وغني عن البيان أنّ جذور هذه الفكرة الأساسية, تضرب في العديد من المصادر الإسلامية, وفي القرآن والأحاديث النبوية في المقام الأول, بيد أنّ الأمر الذي تتعين ملاحظته, هو أن النصوص الإسلامية تتناول هذه الفكرة باعتبارها الأساس, الذي تُبنى عليه دعائم مجتمع التكافل الاجتماعي والاقتصادي (Caring Society)؛ أي تُبنى عليه دعائم مجتمع, لا تقع فيه مسؤولية تأمين الحاجات الضرورية, لجمهور المحتاجين, لا على عاتق الدولة, ولا على عاتق مشروعات معينة فقط, بل وعلى عاتق كل فرد أيضاً, لديه المؤهلات الضرورية والكفاءة المناسبة؛ ففي صدر السورة الثانية, سورة البقرة, يصف القرآن المؤمنين بأنهم هم أولئك {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَوات ومما رَزَقْناهم يُنفِقُون}, والأمر الواضح من سياق هذه الآية, هو أننا هاهنا إزاء مفهوم يختلف كلية عن مفهومنا, الدارج, للمِلكية الخاصة, فنحن ها هنا إزاء مفهوم يعني, في معناه الدقيق: أن السلع التي يستحوذ عليها الإنسان,

هي ليست مُلكه في واقع الحال، بل هي مُلك الله تعالى"[85].

وهنا، يجب التروي وعدم الاندفاع، كعادة المتحمسين ذوي النية الحسنة، لنسبة أيّة فكرة يمكن أن تمثل بديل لضراوة اقتصاد السوق للإسلام، فما يزال الاقتصاد التشاركي في بدايته، ونقاده يزايدون ويركزون على أنّ دعاوى أنصار الاقتصاد التشاركي، أنّ الكل فيه يكسب والكعكة تكبر غير صحيحة؛ "الكعكة لا تكبر ولا تصغر، إنما يتم تقسيمها بشكل جديد، وأنّ الدولة تفقد السيطرة وتخسر عائدات الضرائب، والناس يخسرون وظائفهم الثابتة، والصفقات القديمة تعقد على قواعد جديدة، يستفيد منها شخص لن يشارك الآخرين أرباحه بكل تأكيد"[86].

ثانياً: في مجال دراسة السّلوكيّات الدّينيّة

- دراسة اقتصاديات فريضة الحج، بالنظر إلى نفقاتها وتوزيع العائد منها، بعيداً عن ذهنية الاتهام أو إصباغ القداسة للأنشطة المصاحبة لها.
- دراسة سلوكَي الإسراف والتبذير في شهر رمضان وكيفية التعامل معهما.
- دراسة كيفية، تحديد حصيلة الزكاة ومساءلة الجهات التى تجمعها بطريقة فنية ودقيقة، دون الوقوع في شرك الاتهامات الجزافية لتلك الجهات أو محاباتها بالكلية.
- دراسة حصيلة التبرعات والنذور التي يجمعها الطرق الصوفية مع تحديد آلية للاستفادة منها تحت شفافية التلقي والتصرف.
- دراسة حصيلة "الخمس" لدى الشيعة، للوقوف على أبعادها دون إفراط في توجيه الاتهامات باستخدامها في عمليات التشييع أو الدفاع عن الوكلاء المتلقين لها باعتبارهم شبه معصومين.

85- سهيل ثابتي، التشاركية والتكافل، ترجمة عدنان عباس علي، مجلة «فكر وفنّ»، نوفمبر 2015، متاح على الرابط:
http://www.goethe.de/ges/phi/prj/ffs/arindex.htm?wt_sc=fikrunwafann

86- كارولين ميشيل، من يشارك يخسر تجربة ذاتية مع الاقتصاد التشاركي، ترجمة كامرين جوج، مجلة «فكر وفنّ»، نوفمبر 2015 ، متاح على الرابط: http://www.goethe.de/ges/phi/prj/ffs/the/104/ar15067101.htm

hafryatnews

hafryatnews

hafryat news

hafryatnews

hafryatnews

hafryat news

All Rights Reserved © 2018

جميع الحقوق محفوظة © 2018